



جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارة وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع :

آليات توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص تأمينات وبنوك

إشراف الأستاذة:

أ. سردون مهدية

إعداد الطلبة:

● خلع آمنة

● شريفي نورة

لجنة المناقشة

رئيسا	الأستاذة مقراب سارة
مقررا	الأستاذة سردون مهدية
ممتحنا	الأستاذة سماره ياقوتة

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي﴾ .

اللهم لك الحمد ملء السموات و الأرض ، و ملء ما بينهما حمدا كثيرا من نعم و آلاء ،
ولأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأفراد أسرنا
اللذين ساعدونا في انجاز هذا العمل ، و نللو لنا الصعاب لا سيما والدينا الكريمين ، أطال
الله في عمرهما ، و إننا لنشكر شكرا جزيلا كل موظفي المكتبة العمومية لولاية عين الدفلة،
وعلى رأسهم كنزة، وإننا لنجد أنفسنا أسرى فضل كل من قدم لنا يد المساعدة و العون من
بعيد أو قريب، نفرد شكرا خاصا، وخالصا لاحق الناس به : الاستاذ المشرفة علينا سردون
مهديّة التي لها منا اصدق عبارات الشكر والامتنان، فهي بمصداقيتها واخلاصها للمهنة
زادت الموضوع تشويقا وجديّة، ونتمنى لها دوام الصحة والعافية و المزيد من النجاح والتألق
في مسارها العلمي.

وفي الأخير نشكر جميع أساتذتنا جزآهم الله عنا خير الجزاء ، و متعهم بالصحة و العافية .

الإهداء

إلى كل من يسري في عروقه دم جزائري إلى كل من ينبض قلبه بالحب للوطن الأم

إلى كل عين تأبى رؤية الظلم إلى القلوب الغيورة

إلى بلدي بلد المليون والنصف مليون شهيد إلى شهداء الواجب الوطني

إلى من شجعوني وزرعوا بدل الأشواك أزهارا والدي الكريمين وأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء

إلى جدي وجدتي إلى أعمامي وأخوالي، إلى خالاتي وعماتي إلى زوجاتي أعمامي وأخوالي

إلى أحفادي عائلتي: نعيمة، خديجة، فاطمة، كريمة، سعاد، صفية، سمية، زكية، مروة، نور الهدى، مريم خديجة، زينب، حمزة، فتحي، احمد، رضوان، وليد، رشيد، عبد النور، إسماعيل، محمد، ريان، خالد، إبراهيم احمد ياسين، زكرياء، عبد الرحيم، محمد إسلام، يوسف.

إلى الكتاكيت: آمنة، عبد الغني، عبد النور، شيماء، يونس، سيد احمد، محمد ادم، محمد، أنفال، إيمان

مريم، عبد الله، هبة، علياء، رحاب، اميمة، أبو بكر، خوله، جميلة، رتاج، ريم، مروة، محمد.

إلى زوجات الإخوة: آمنة، فاطمة، مليكة.

إلى الأقارب: حليلة، مريم، رشيدة، آمنة، خوله، مروة، جميلة، أيوب، جيلالي، أسامة.

إلى من علمني كيف امسك القلم لأتحدى الألم أساتذتي وأستاذاتي: قزول، قندوز، جبور، مرزوق.

إلى من شقوا معي دروب العلم وأنسوني في ظلمتها: جميلة، نورة، سارة، مريم.

إلى حملة العهد و رواد الغد زملائي وزميلاتي: محفوظ، عباس، فله، إيمان، أمال، فتحية، سارة، نهاد، فائزة

آمنة، سعاد

إلى روح من فارقنا وهو في ريعان شبابه إسحاق رحمه الله ونسال الله أن يجعل هذا العمل في ميزان

حسناته.

آمنة

الإهداء

اللهم اغنني بالعلم، وزيني بالحلم اركرمني بالتقوى وجمالني بالعافية

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى مفتاح الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من انار لي طريقي برضاها ودعواتها والدي و والدتي، اطال الله في عمرها، وادامهما تاجا اعتر به

ونبراصا ينير لي دربي دائما.

إلى من حبهم ساكن في قلبي وجداني اخوتي واخواتي: خديجة، نصيرة، ام الخير، ربيعة، حميدة، يمينة، عائشة

إلى سبب قوتي وسندي في زمانى اخي الفاضل بلقاسم، عماد.

إلى احفاد العائلة: محمد، اسحاق، دعاء، حنان، صهيب، منار، عبد المالك، صابر، عبير، عصام، علاء

ادم، مؤيد، اناس، مريم، صارة، فائزة، عبد الحميد، هيثم، اسلام، وائل، ياسر.

إلى من تقاسمني رمق الحياة بخلوها ومرها :امينة، نعيمة، وسيلة، سعاد، رقية، حنان ،هاجر،فاطيمة، نسرين،

سهام، نهاد، فائزة، حسيبة.

إلى الزملاء والزميلات: ايمان، عباس، محفوظ، نصر الدين، فريد، نهال، خير الدين ،امين، نسيم، شهرزاد، ليلىا

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يتصفح هذه المذكرة.

لكم منى جميعا اجمل التحيات.

نورة

الملخص :

نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على إشكالية سبل توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية. فالانطلاقة كانت من واقع الفوائض النفطية العربية خارج الحدود الجغرافية، من خلال إبراز مختلف المخاطر التي تواجهها من مصادرة وتجميد وتآكل لأرصدها بعد أن تم ربطها بالدولار.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المنطقة العربية بإمكانياتها المادية والبشرية قادرة على استيعاب هذه الفوائض واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق مصلحة الوحدة العربية لا مصلحة الأقطار المتنازعة، ولهذا كان لا بد من التركيز على أهمية مناخ الاستثمار ودوره في عودة الأموال المهاجرة، وكذا العمل على ربط الأسواق المالية العربية من أجل توسيع وعاء الادخار وضمان استمرارية الاستثمارات البنينية.

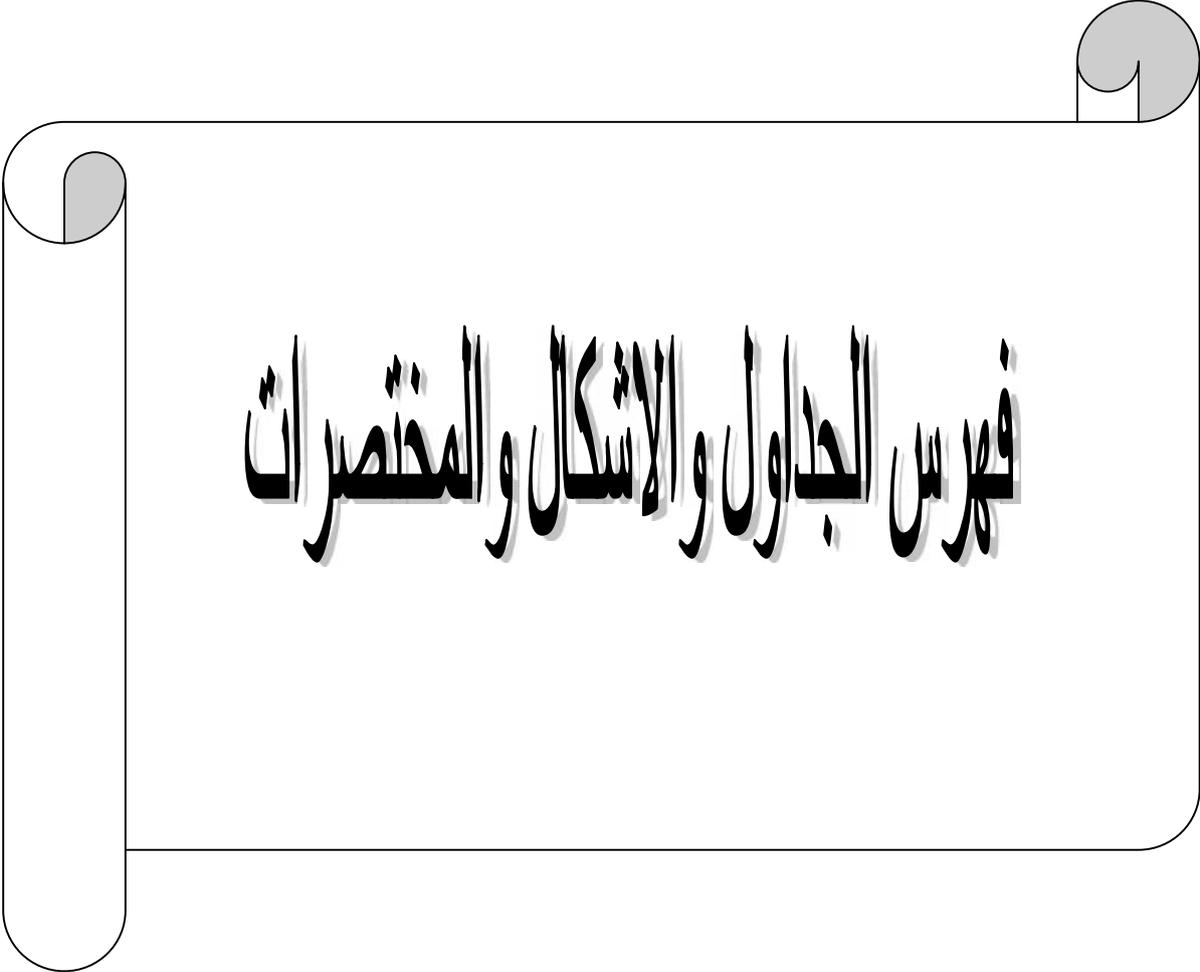
الكلمات المفتاحية: الفوائض النفطية، العمل العربي المشترك، مناخ الاستثمار، السوق المالي، الاستثمارات البنينية.

Abstract :

We are trying through this support study on problematic ways of dealing with oil surpluses in the Arab region. At first, this study was the reality of Arab oil surpluses beyond geographical boundaries, highlighting the various risks faced by the confiscation, freezing and balances to eat after being linked to the dollar,

The study concluded that the Arab region and the material with a potential able to absorb these surpluses and exploit the optimal use, that achieves the interests of Arab unity of no interest to countries in conflict, and that it was necessary to emphasize the importance of the investment climate and its role in the migration money back, as well as work on the links between human Arab financial markets in order to expand the pot of savings and ensure continuity of investment in both directions.

Key words: oil surplus, joint action, the investment climate, financial markets, investment interfaces



فهرس الجاول والأشكال والمختصرات

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
07	الترتيب العالمي للدول حسب كميات الاحتياطي المؤكد ونسبتها من الاحتياطي العالمي والإنتاج اليومي	(1-1)
19	تطور فوائض الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2002-2007) مليون دولار	(2-1)
24	ترتيب صناديق الثروات السيادية الخليجية عالميا حسب حجم الموجودات لعام 2011	(3-1)
25	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار المالي لصناديق الثروات السيادية الخليجية خلال المدة(2002-2006)	(4-1)
38	تطور حجم الدين العام الخارجي للدول العربية خلال المدة(2001-2011)	(1-2)
39	معدل البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل بالنسبة المئوية	(2-2)
53	تطور وضع الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية ومنع الازدواج الضريبي	(3-2)
58	التعديلات والقوانين الجديدة لبعض الدول العربية الخاصة بمناخ الاستثمار	(4-2)

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	تطور الإيرادات المالية النفطية العربية خلال المدة (2002-2007) مليار دولار	(1-1)
17	الفوائض النفطية العربية خلال المدة (1973-1974)	(2-1)
34	تطور أسعار النفط بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1970-2006) دولار للبرميل	(1-2)
35	العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الاميكي	(2-2)
49	عدد المشاريع البينية المنجزة حسب الدول المستقبلية خلال الفترة (2003-2015)	(3-2)

اختصاره	المصطلح	دلالاته
API	American Institute of Petroleum	معهد البترول الأمريكي
اوبك	OPEC : Organization Of Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط
اوابك	OAPEC: Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط

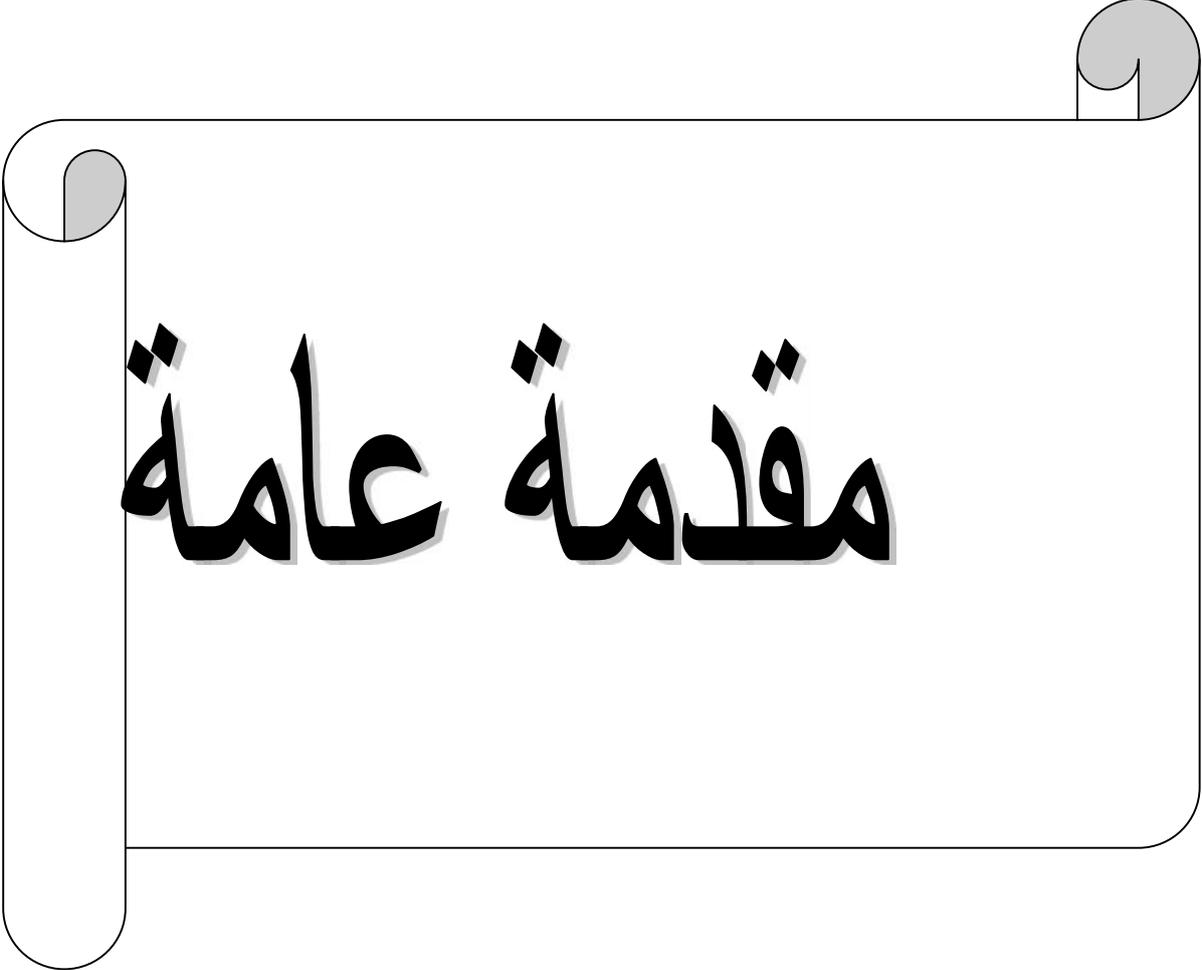
الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
77	الفوائض النفطية العربية خلال المدة (1974-1973)	1
78	تطورات حجم الإنفاق العسكري في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)	2
79	المساعدات العربية المقدمة إلى الدول النامية خلال الفترة (2003-1970)	3
80	تطور اسعار النفط بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة (2006-1970)	4



الصفحة	الفهرس
I	الشكر
III-II	الإهداء
IX	الملخص
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الرموز
VIII	قائمة الملاحق
IX - IX	فهرس المحتويات
د - ا	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الفوائض المالية النفطية العربية
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفوائض النفطية.....
03	المطلب الأول: عموميات حول النفط.....
03	أولاً: نشأة النفط.....
04	ثانياً: تعريف النفط.....
05	ثالثاً: احتياطي النفط.....
08	المطلب الثاني: ماهية الفوائض النفطية العربية.....
08	أولاً: الموارد المالية النفطية العربية.....
10	ثانياً: الفوائض النفطية العربية
12	المبحث الثاني: تطورات حجم الفوائض النفطية العربية.....
12	المطلب الأول: مراحل تطور أسعار النفط.....
12	أولاً: العوامل المؤثرة في سعر النفط.....
13	ثانياً: تطورات أسعار النفط.....
16	المطلب الثاني: تطورات حجم الفوائض النفطية العربية.....
16	أولاً: مرحلة الفائض النفطي الأول 1973-1974.....
17	ثانياً: مرحلة الفائض النفطي الثاني 1979-1980.....
18	ثالثاً: مرحلة الفائض النفطي الثالث 2002-2007.....
20	المبحث الثالث: مجالات توظيف الفوائض النفطية العربية.....

20	المطلب الأول: الإنفاق الداخلي.....
22	المطلب الثاني: توظيف الفوائض في خارج المنطقة العربية.....
22	أولاً: المساعدات الخارجية.....
23	ثانياً: الاستثمار في الخارج عن طريق الصناديق السيادية العربية.....
26	ثالثاً: الودائع الاستثمارية في الدول الرأسمالية الكبرى.....
27	المطلب الثالث: أسباب توظيف الفوائض النفطية في خارج المنطقة العربية.....
30	خلاصة.....
	الفصل الثاني: الفوائض النفطية العربية بين دواعي التوطين واليات الجذب
32	تمهيد.....
33	المبحث الأول: دواعي توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية.....
33	المطلب الأول: حماية الفوائض النفطية من المخاطر الاقتصادية.....
33	أولاً: تدهور أسعار الفائدة.....
33	ثانياً: التضخم.....
35	ثالثاً: تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية وهبوط قيمتها الشرائية.....
36	المطلب الثاني: حماية الفوائض النفطية من المخاطر السياسية.....
36	أولاً: مخاطر المصادرة ونزع الملكية.....
36	ثانياً: مخاطر تجميد الأموال.....
37	المطلب الثالث: تجنب الآثار السلبية لتوظيف الفوائض النفطية في خارج المنطقة العربية.....
37	أولاً: على المستوى الاقتصادي.....
38	ثانياً: على المستوى الاجتماعي.....
40	المبحث الثاني: توطين الفوائض النفطية في إطار العمل العربي المشترك.....
40	المطلب الأول: دعم إنشاء المشروعات العربية المشتركة.....
40	أولاً: مفهوم المشروعات العربية المشتركة.....
41	ثانياً: المشروعات العربية المشتركة المنجزة.....
47	ثالثاً: التشريعات العربية المشتركة ودورها في توطين الفوائض النفطية العربية.....
49	المطلب الثاني: إبرام الاتفاقيات العامة والخاصة لاستثمار رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية.....
49	أولاً: الاتفاقيات العامة.....
51	ثانياً: الاتفاقيات الخاصة.....

54	المبحث الثالث: آليات جذب وتوطين الفوائض النفطية العربية.....
54	المطلب الأول: العمل على تحسين المناخ الاستثماري العربي.....
54	أولاً: مفهوم مناخ الاستثمار.....
56	ثانياً: تحسين الإطار العام لمناخ الاستثمار العربي.....
60	المطلب الثاني: العمل على ربط الأسواق المالية العربية.....
60	أولاً: طبيعة الأسواق المالية العربية.....
61	ثانياً: العمل على تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها.....
63	المطلب الثالث: تشجيع الاستثمارات العربية البينية.....
63	أولاً: تعريف الاستثمارات العربية البينية.....
64	ثانياً: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية.....
65	ثالثاً: القطاعات الواعدة في تعزيز الاستثمارات العربية البينية.....
66	خلاصة.....
68	خاتمة عامة.....
72	قائمة المراجع.....
	الملاحق



مقدمة عامة

مقدمة عامة

ملاحظ العالم الجديد تتغير بتغير مصادر الطاقة ومنابعها، وعرف الإنسان بقدرته على استغلال ما هو متاح من اجل ابتكار طرق تسهل له الانتفاع بمصدر الطاقة، و بمرور الأزمنة ويتغير الظروف تحلت بقايا الكائنات الحية الحيوانية و النباتية مشكلة مصدرا جديدا للطاقة ألا وهو النفط.

تواجد النفط بكميات متفاوتة في العالم وفي مناطق محددة جعل الدول الكبرى تتنافس من اجل الحصول عليه، و قد حبا الله عز وجل المنطقة العربية بهذه النعمة التي مكنتها من الحصول على مبالغ ضخمة لم تستطع اقتصادياتها الضعيفة على استيعابها والحديث هنا يشمل الثلاث طفرات النفطية التي شهدها العالم والتي نشأة مع الارتفاع المطرد لأسعار النفط، الفترة الأولى(1973-1974)، الفترة الثانية (1979-1980) والفترة الثالثة(2002-2007)، ونظرا لعدم وجود إستراتيجية مالية لصرف هذه الأموال وإبقائها في حدود المنطقة العربية، لم تجد سبيلا غير الإيداع في أرصدة بنوك الدول الأجنبية لتصبح لها أولوية الانتفاع بهذه الأموال وحتى تصوغ عملها أطلق على هذه الثروة مصطلح الفائض النفطي باعتبارها أموالا زائدة عن حاجة اقتصاديات الدول العربية النفطية المعنية بالأمر، وكذا من اجل إعادة تدوير وتثمين هذه الأموال في اقتصادياتها.

تتميز المنطقة العربية بموقعها المتوسط للعالم الذي أتاح لها التميز والتفرد بوجود ثروات سطحية وباطنية تختلف من قارة إلى قارة ومن دولة إلى دولة وفي مقدمتها المورد البشري، الذي هو ركيزة العمل الاقتصادي وأساسه الذي لا ينكسر. ورغم كل ما هو متاح إلى أن ظروف المنطقة العربية حالت دون بناء قطب اقتصادي موحد بسبب ما تعانيه من تهميش وارتفاع لمستويات البطالة والجهل والفقر بالإضافة إلى غياب الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن اجل تدارك الوضع وتغييره كان لا بد على المنطقة العمل ككتلة واحدة من اجل البناء والتشييد. وضرورة توطين فوائضا النفطية في منطقتنا العربية أولى الأولويات.

حرية انتقال رؤوس الأموال داخل المنطقة العربية وحسن توظيفها في مشاريع استثمارية تنموية تتيح للمنطقة مصدر دخل غير النفط الذي لا محالة مآله الزوال والانقراض، السبيل الوحيد للتكفل والتعاون العربي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتميز المنطقة العربية بتباين الوضع بين دول ذات عجز مالي ودول ذات فائض مالي. فدول الفائض النفطي تصدر ما فاض عنها من رؤوس أموال إلى دول عربية في شكل إيداعات مصرفية وغيرها. وهي في المقابل تصنفها ضمن الدول متخلفة.

و أليس الأخرى بهذه الدول أن تستثمر أموالها في الدول العربية غير النفطية ذات العجز المالي والميزة التنافسية في قطاعات إنتاجية تضمن منفعة عامة ودخلا متجددا! وهذا على اعتبار أن هذه الأموال ليست وليدة عمل إنتاجي أو تراكم لرؤوس أموال منتجة بل هي نتيجة تحسن ميزان صادرات الدول النفطية مع ارتفاع أسعار النفط.



مقدمة عامة

واستنادا على ما سبق أثبتت الإشكالية التالية:

ما هي مختلف آليات وسبل توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية؟.

وللوقوف على الجوانب المختلفة لهذه الإشكالية تم التطرق لبعض الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالفوائض النفطية العربية؟ وما مدى مصداقية هذه التسمية؟.
2. ماهي أشكال توظيف الفوائض النفطية العربية في الخارج؟.
3. لماذا توظف الفوائض النفطية العربية في خارج المنطقة العربية؟
4. هل يمكن أن تساهم الأسواق المالية العربية في توطين الفوائض النفطية؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة:

وفي ضوء هذه التساؤلات نبنى دراستنا على الفرضيات الأساسية التالية:

1. الفوائض النفطية العربية هي الإيرادات التي تحققها الدول العربية من تصدير النفط ، و بالتالي يعتبر كل إيراد نفطي فائض مالي بالنسبة للدول العربية .
2. توظف الفوائض النفطية العربية في الأسواق المالية الدولية.
3. تعتبر المنطقة العربية منطقة طاردة للاستثمارات ، لذلك يتم استثمار الفوائض العربية في الخارج.
4. تساهم الأسواق المالية العربية في توطين الفوائض النفطية العربية من خلال نقل رؤوس الأموال من دول الفائض إلي دول العجز.

ثالثا: أهداف الدراسة:

من خلال موضوع بحثنا نحاول تسليط الضوء على الفوائض المالية النفطية العربية صيغ توظيفها والمخاطر التي تتعرض لها. وكذا إبراز مدى أحقية المنطقة العربية في الانتفاع بها من خلال دراسة سبل واليات إعادة توطينها لينتفع بها أصحابها الحقيقيون. وهذا من اجل العمل على وحدة المنطقة العربية.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا إلى هذا الموضوع إلى تصاعد أهمية النفط كمورد مالي داخل المنطقة العربية وتغيير موازين القوى خصوصا إذا أحسنوا استغلال عائداته من خلال عدم السماح للدول الغربية بإعادة تدوير هذه الفوائض في اقتصادياتها. والسعي من اجل توفير المناخ المناسب لإستقطابها محليا خصوصا مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها بعيدا عن وطنها الأصلي.وبالتالي حاولنا التطرق إلى موضوع، الفوائض المالية النفطية واليات توطينها داخل المنطقة العربية لرسم صورة شاملة حول حقيقة هذه الأموال وكيف يتم صرفها بالإضافة إلى ماهية الآليات المعتمدة لإعادة تدوير هذه الفوائض في المنطقة العربية.



مقدمة عامة

رابعاً: أهمية الدراسة:

يمكن الإفصاح أن طبيعة الدول العربية النفطية ومقدرتها الاستيعابية الضعيفة وغياب خطة إستراتيجية موحدة من أجل استغلال هذه الفوائض كان وراء هجرتها واتخاذها لأشكال غير أشكالها الحقيقية، ولو اعتبرنا أن هذا السلوك مبرر من قبل حكومات الدول النفطية في المدى القصير إلا أننا لم نجد لها أي مصوغ الآن خصوصاً وأننا بأمس الحاجة إلى هذه الأموال. وخاصة إذا علمنا أن دولنا غير النفطية تستدين من الغرب أموالنا وتدفع في مقابل ذلك فوائد جمة. لذا يجب وضع النقاط على الحروف والعمل من أجل استعادة هذه الأموال وتوجيهها إلى مسارها الصحيح من خلال العمل الجاد على إنشاء تكتل اقتصادي موحد من خلال السوق العربية المشتركة، والمشاريع الاستثمارية المشتركة.

خامساً: الدراسات السابقة:

دراسة خلاف علام: الفوائض النفطية العربية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في تسيير العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة بسكرة الجزائر، 2012-2013، وقد تناول صاحبها الفوائض المالية النفطية العربية، وواقع الاستثمارات العربية الخارجية من حيث مصادرها وحجمها وتوزيعها. بالإضافة إلى إبراز مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ودور الفوائض النفطية العربية في تفعيله. مع التركيز على حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

دراسة مهدي جزيرة: توطين الاستثمارات العربية في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011-2012. وقد تناولت هذه الدراسة مختلف السياسات المنتهجة من قبل الدول العربية لتوطين الاستثمارات العربية كإنشاء الأجهزة المشتركة والاتحادات والمنظمات والمشروعات المشتركة، كما أشار إلى معوقات توطين الاستثمارات العربية التشريعية والاقتصادية والسياسية.

دراسة وسام عبد الحميد كريم معاينة: هجرة رؤوس الأموال العربية، تقرير اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2014. وقد تناول صاحبها مفهوم وحركة رؤوس الأموال الدولية بالإضافة إلى دوافع هذه الحركة ومحدداتها أهم ما جاءت به هذه الأطروحة واقع هجرة رؤوس الأموال العربية مع التركيز على حالة دول مجلس الخليج العربي. وذلك من خلال إبراز أسباب هجرة رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة العربية وآثار ذلك على اقتصاديات تلك الدول.

سادساً: منهجية البحث



مقدمة عامة

من اجل الإلمام بحديثات الموضوع وتسهيلا للدراسة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمراعاة طبيعة هذا الموضوع ، وللوقوف على آليات وسبل توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية.

سابعاً: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا بالدرجة الأولى على الكتب التي تتناول هذا الموضوع، المجالات والتقارير الاقتصادية وكذا أطروحات ورسائل تخرج التي تناولت مواضيع خاصة بهذا البحث.

ثامناً: تقسيمات الدراسة

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الفوائض المالية النفطية العربية، الذي سنقدمه في ثلاث مباحث، الأول يتضمن مفاهيم عامة حول الفوائض النفطية العربية، إما المبحث الثاني يحتوي على مختلف مراحل تطور الفوائض النفطية العربية، والثالث تطرقنا فيه إلى مجالات توظيف الفوائض النفطية العربية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه الفوائض النفطية بين دواعي التوطن واليات الجذب، حيث قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث يشمل المبحث الأول دواعي توطن الفوائض النفطية العربية، وعلى غرار المبحث الثاني الذي يتناول توطن الفوائض النفطية في إطار العمل العربي المشترك، وأما المبحث الثالث فيعرض آليات جذب وتوطن الفوائض النفطية العربية.



الفصل الأول:

الفوائض المالية النفطية العربية

تمهيد:

الطاقة ومتطلبات الواقع الاقتصادي ترابطت مع مرور الزمن بما تملكه من قدرة على ابتكار وتطوير وسائل وتقنيات كان لها الأثر البارز في رفع القدرة التنافسية بين الدول في مجال الاقتصاد.

فمن استعمال الخشب كأول نوع من أنواع الوقود الأحفوري إلى استعمال الفحم الحجري ووصولاً إلى استعمال النفط والغاز الطبيعي، كلها منابع طاقة مكنت الإنسان من مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم، ويعد النفط المصدر الأولي الرئيسي للطاقة حالياً؛ حيث يوفر إجمالاً قرابة نصف الطاقة المستهلكة في العالم خصوصاً في مجال المواصلات. كما يعتبر عصب الاقتصاد في بعض دول العالم على غرار العديد من الدول العربية، حيث يعد مصدر دخل رئيسي تساهم إيراداته المالية بنسبة كبرى من الدخل القومي الإجمالي.

وقد عرفت الإيرادات المالية النفطية ثلاث وفيات نفطية كان لارتفاع المستوى العام للأسعار النفط العامل الأساسي فيها. وقد حظيت الفوائض النفطية العربية بالسهم الوافر من البحث والنقاش والتداول خصوصاً فيما تعلق الأمر بقنوات صرف واستغلال هذه الفوائض.

ونظراً لسعة الموضوع فقد تم تقسيم فصل الفوائض المالية النفطية العربية إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث درسنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الفوائض النفطية، أما المبحث الثاني فقد تناول مختلف تطورات الفوائض النفطية العربية مع الإشارة إلى مجالات توظيفها في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفوائض النفطية

النفط أو الذهب الأسود كما يطلق عليه ثروة طبيعية أصبحت العلامة الفارقة بين الدول، خصوصا إذا تعلق الأمر بمختلف إيراداته المالية ذات الأهمية البالغة في مجال الاقتصاد، وعلى اثر ذلك سنتعرف في هذا المبحث على مفاهيم عامة حول الفوائض النفطية، فيضم المطلب الأول: عموميات حول النفط والمطلب الثاني ماهية الفوائض النفطية.

المطلب الأول: عموميات حول النفط

أولاً: نشأة النفط

تتخز الأرض بموارد وثروات جمة بعضها سطحي مثل الثروة الحيوانية والنباتية، وبعضها يكمن في أعماقها وتعرف بالموارد الباطنية، "وتقسم الموارد الباطنية الرئيسية إلى قسمين: المعادن ومصادر الطاقة الباطنية"¹ ويدخل النفط ضمن القسم الثاني. وقد تمايزت آراء وأفكار العلماء والجيولوجيون حول تفسير كيفية تكون النفط ونشأته إلى ثلاث نظريات؛ النظرية البيولوجية أو العضوية، النظرية الكيميائية والنظرية المعدنية.

وتعد النظرية العضوية الأقرب إلى تفسير نشأة النفط والأكثر قبولا من جانب العلماء المعاصرين "ويعد البروفيسور كارل بيشوف Karl G. Bichof أستاذ الكيمياء في جامعة بون بألمانيا أول من قرر بان النفط قد نشأ من التحلل البطيء للمواد العضوية. وفي عام 1963 ادخل العالم ستيري هنت Hunt Sterry T. تطورا على هذه النظرية، بتوضيحه بأن الصور الدنيا من الأحياء البحرية هي المصدر المحتمل لنفط. وأخيرا أكد العالم الروسي V.I.Vernadesky الملقب بأبي علم الجيوكيميا على الأصل العضوي لنفط"².

ومضمون هذه النظرية أن النفط تكون من "بقايا بعض الكائنات الحية، الحيوانية والنباتية، وبخاصة الأحياء البحرية الدقيقة، التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قيعان البحار والمحيطات اختلطتا برمالها وبرواسب معدنية أخرى تحولت تدريجيا إلى صخور رسوبية"³، وتحت تأثير كل من الضغط المتولد عن تحركات القشرة الأرضية ودرجة حرارة باطن الأرض، والتفاعلات الكيميائية بالإضافة إلى "النشاط البكتيري الذي ساهم في انتزاع الأكسجين والكبريت والنترجين من المركبات العضوية الخاصة بالكائنات الحية، تحولت البقايا العضوية الغنية بالكربون والهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية تكون منها زيت البترول والغاز الطبيعي"⁴. وتتميز

¹: محمد إبراهيم حسن، الأرض والموارد والإنتاج، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 341.

²: مصطفى محمود سليمان، الثروات المعدنية والبترول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 375 376.

³: محمد إسماعيل عمر، صناعة وتكرير البترول، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 47.

⁴: نفس المرجع، نفس الصفحة.

المنطقة العربية باحتوائها على رواسب ضخمة من النفط تتواجد في ثلاث مناطق رئيسية هي " منطقة الخليج العربي ومنطقة خليج السويس والصحراء الغربية في مصر ومنطقة شمال إفريقيا في الجزائر وليبيا.¹

ثانياً: تعريف النفط

البتترول أو النفط كلمتان لدلالة على نفس المعنى" فقد اخذ البترول "Petroleum" اسمه من كلمتي.إحدهما إغريقية وهي بترا Petra بمعنى الصخر Rock، و أخرى لاتينية وهي أوليوم Oleum بمعنى زيت Oil مما يعني أن البترول هو زيت الصخر.

وأول من استخدم مصطلح بيتروليوم Petroleum الجيولوجي الألماني جورج يوس أجريكولا-1555 1494 وذلك في سنة 1546م². والنفط من " اللغة الفارسية (نافت أو نافاتا) والتي تعني قابليته لسريان"³. ويتخذ النفط في غالب الأحيان شكل سائل يعرف بالزيت الخام؛ وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعاً لكثافته النوعية⁴. كما يتواجد أيضاً على شكل مادة صلبة في طفل الزيت* ورمل القير*.

ومن الناحية الجزيئية، النفط عبارة عن مركب هيدروكربوني"يحتوي على جزيء واحد من الكربون مقابل جزيئين من لهيدروجين"⁵. "والهيدروكربون Hydrocarbon مصطلح يتألف من Hydro وهو من اليونانية بمعنى ماء و Carbonne من الفرنسية أو Carboo من اليونانية وبمعنى فحم، يطلق على أي عنصر يحتوي على الهيدروجين والكربون فقط"⁶. وتنقسم سلسلة الهيدروكربونات إلى: سلسلة البرافين التي تضم مركبات غازية مثل الميثان، الإيثان، البروبان، البيوتان ومركبات سائلة هي البنجان والهكسان. بالإضافة إلى سلسلتي العطريات والنافثينات. وعلى هذا الأساس يتم تصنيف الزيت الخام إلى زيوت ذات أساس برفيني أو ذات أساس أسفلتي أو نافيني أو ذات أساس مخلوط.

¹ سارة حسن منبمنة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص204.

² مصطفى محمود سليمان، مرجع سابق، ص363.

³ محمد إسماعيل عمر، مرجع سابق، ص13.

⁴ كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، دون ط، 1986، ص167.

*صخر غير عميق عند التحلل الحراري يعطي زيتاً بكميات اقتصادية.

*رواسب ثقيلة ذات لزوجة عالية وتتواجد إما فوق سطح الأرض أو تحته.

⁵ سيث دن وآخرون، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،

2005، ص182.

⁶ حميد مجيد البياتي، المعجم الجامع لعلوم البيئة والموارد الطبيعية، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، دون ط، 2008،

ص270.

وتتحدد أهمية النفط من خلال جملة من الخصائص والمميزات التي تضمن له استمرارية الطلب العالمي وهذا هو الحال بالنسبة للنفط العربي الذي يتميز ب:¹

- ✓ رخص تكاليف إنتاجه مقارنة مع مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية أو فنزويلا.
- ✓ قربه من السطح ما بين 2000_5000 متر.
- ✓ 90 % من نقط العرب ينتج بالضخ الذاتي.
- ✓ سمك الطبقات الحاوية للنفط وغزارة الإنتاج.
- ✓ وقوع معظم النفط العربي بالقرب من الساحل خاصة في الخليج العربي.
- ✓ وقوع معظم الدول العربية في قلب العالم القديم وسهولة اتصال كل دول العالم به وسهولة شحنها ما تريد من نفطه.

ثالثاً: إحتياطي النفط

يقصد بإحتياطي النفط "كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علمياً والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة في عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة"². وبعبارة أخرى هو عبارة عن "كميات النفط الموجودة في باطن الأرض والقابلة للاستغلال ونميز بين الإحتياطي المريح اقتصادياً والإحتياطي الذي لا يمكن استغلاله إلا إذا ارتفعت أسعار، كما نميز بين الإحتياطي المؤكد والإحتياطي المتوقع"³.

ويمكن تقسيم إحتياطي النفط إلى ثلاث أنواع كالتالي:

1) الإحتياطي المؤكد أو الثابت: و يراد بذلك "كميات النفط المؤكد وجودها فعلاً في باطن الأرض حيث تؤكد لنا الدراسات والمسوحات الجيولوجية والهندسية إمكانية استخراج هذه الكميات في المستقبل وذلك على أساس التكنولوجيا المعروفة والسائدة، وكذلك على أساس مستويات الطلب والتكاليف والأسعار السائدة في الوقت الحاضر"⁴. و يعرفها معهد البترول الأمريكي API* بأنها "كميات الزيت الخام التي تشير البيانات الهندسية

¹: عبد العليم رضوان طه، في جغرافية العالم الإسلامي، ج2، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص79.

²: باسم حمادي الحسن، الإستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص118.

³: محمد صالح ربيع العجيلي، المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، دار صفاء، المملكة الأردنية الهاشمية، جزء1، 2011، ص172.

⁴: حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية، العبيكان لنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص72.

*API: American Petroleum Institute.

والجيولوجية المتوفرة، عل وجه لا يشوب شك معقول، إلى أماكن استخراجها مستقبلا من الحقل، وذلك بفرض استمرار الأوضاع التكنولوجية والاقتصادية السائدة وقت التقدير.¹

(2) الإحتياطي المتوقع أو المحتمل: ويقصد بها "الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها بعد استخراج كميات الإحتياطي المؤكد من النفط، وهذا الإحتياطي يشمل النفط الممكن الحصول عليه عن طريق تطوير الحقول البترولية بحيث تنتج بطاقتها الكاملة إلى جانب اكتشاف وسائل تقنية حديثة في هذا المجال"²، وتعرف أيضا بأنها "كميات النفط المحتمل وجودها في المناطق المجاورة لمناطق ثبت وجود النفط فيها أو يجري تنميتها أو الكميات المحتمل الحصول عليها بوسائل الاستخلاص الثانوي".³

(3) الإحتياطي الممكن أو الإحتياطي غير المكتشف: ونعني بها "كميات النفط التي لم يتم اكتشافها بعد، والتي يتصور الجيولوجيون والهندسيون وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا يتم البحث فيها عن النفط".⁴ والجدير بالذكر أن الإحتياطي المؤكد يعد الأكثر اعتمادا في مجال الدراسات الاقتصادية والفنية لثروة النفطية كما أن تقديراته غير ثابتة وقابلة للزيادة والنقصان وهذا راجع إلى "معدل الاستخراج أو معدل النضوب السنوي حيث ينخفض المخزون المؤكد من النفط بمقدار ما يتم استخراجه منه. بالإضافة إلى الإكتشافات النفطية الجديدة، حيث يزداد المخزون المؤكد بمقدار ما يتم اكتشافه منه".⁵

¹: حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، دون ط، القاهرة، 2003، ص42.

²: حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، نفس الصفحة.

³: حسين عبد الله، مرجع سابق، ص42.

⁴: حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، نفس الصفحة.

⁵: نفس المرجع، ص ص72، 73.

جدول رقم (1-1): الترتيب العالمي للدول حسب كميات الاحتياطي المؤكد ونسبتها من الاحتياطي العالمي والانتاج اليومي للعام 2009.

الترتيب	الدولة	(مليار برميل) كمية الاحتياطي المؤكد	النسبة من العالمي	المئوية الاحتياطي	(مليون برميل) الإنتاج اليومي	مدة النضوب سنة
1	السعودية	264,590	19,47%		8,184	88
2	فنزويلا	211,173	15,74%		2,878	201
3	إيران	138,010	10,32%		3,557	106
4	العراق (القديم)	115,000	8,60%		2,336	134
	(الجديد)	143,100	10,69%		2,336	157
5	الكويت	101,000	7,55%		2,261	122
6	إمارات العربية	97,800	7,32%		2,241	119
7	روسيا	49,472	3,70%		9,650	14
8	ليبيا	46,422	3,47%		1,473	86
9	نيجيريا	37,200	2,76%		1,842	55
10	كازاخستان	35,800	2,69%		1,296	75
11	قطر	25,382	1,89%		7,330	94
12	الولايات المتحدة	19,121	1,42%		5,310	10
13	الصين	18,000	1,34%		3,793	13
14	الجزائر	12,200	0,90%		1,216	27

المصدر: باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر وعقود التراخيص النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص120.

وبتحليلنا لهذه البيانات نجد بان الدول العربية تتبوء مراكز مرتفعة في التصنيف العالمي حسب تقديرات الاحتياطي المؤكد، حيث تقدر هذه النسبة في كل من السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية، ليبيا، قطر والجزائر على التوالي: 19,47%، 19,69%، 7,55%، 7,32%، 3,47%، 1,89%، 0,90%، كما أن مدة نضوب هذه الاحتياطات تتراوح بين 294 و 27 سنة وهذا ما يصنفها من بين الاحتياطات ذات أطول مدة بقاء.

المطلب الثاني: ماهية الفوائض النفطية العربية

يعد النفط حالياً الإيراد المالي للدول العربية استطاعت من خلاله الحصول على فوائض نفطية مالية معتبرة تزامنت مع فترات ارتفاع أسعار النفط.

أولاً: الموارد المالية النفطية العربية

1) تعريف الموارد المالية النفطية العربية

تعرف الموارد المالية النفطية العربية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها بعض الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط والغاز مقابل إنتاج وتصدير موارد طبيعية ناضبة، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذه الموارد¹، فهي بهذا تمثل عملية تسييل لرأس المال من شكله العيني (أصول حقيقية) إلى شكله النقدي (أصول مالية)².

وما يميز هذه العوائد كونها حق لجميع العرب باعتبارها جزء من الثروة الوطنية. ولهذا فإنه يقع على عاتق الدول العربية النفطية "مسؤولية تحويل مصادر النفط من البلد إلى منافع مستديمة للمجتمع"³ من خلال عدم اكتفائها بتحويل المصادر إلى فوائد مالية فقط، بل العمل على استغلال هذه الأموال بما يحقق مصلحة الأمة وكذا ضمان استمرارية هذا المورد للأجيال القادمة.

ومن النتائج السلبية التي لوحظت على مستوى البلدان النفطية انه يزيد اعتمادها على إيرادات النفط بحيث يصبح الاعتماد كلياً على ريع النفط بعد فترة زمنية قصيرة. بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد الوطني غير المرتبط بصناعة النفط، بحيث يكون النمو فيها سلبياً بدلاً من أن يتحسن مع زيادة ريع النفط في البلد وفي الأخير يصبح النمو في القطاعات غير النفطية "ينخفض عكسياً مع زيادة نسبة النمو في الإيرادات من قطاع النفط نسبة إلى مجمل الإنتاج الوطني العام"⁴.

2) العوامل المؤثرة في زيادة حجم الموارد المالية النفطية العربية: يتأثر حجم الموارد المالية النفطية

بمجموعة من العوامل تتمثل في:

■ عامل تغير طبيعة الملكية والامتيازات:

¹: علي عبد محمد سعيد الراوي، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانية الاستثمار في الوطن العربي، بدون دار النشر، القاهرة، 1978، ص16.

²: نفس المرجع، ص17.

³: فاروق القاسم، النموذج النرويجي لإدارة المصادر البترولية، إصدارات المجلس الوطني لثقافة، دون ط، الكويت، 2010، ص209.

⁴: نفس المرجع، ص389.

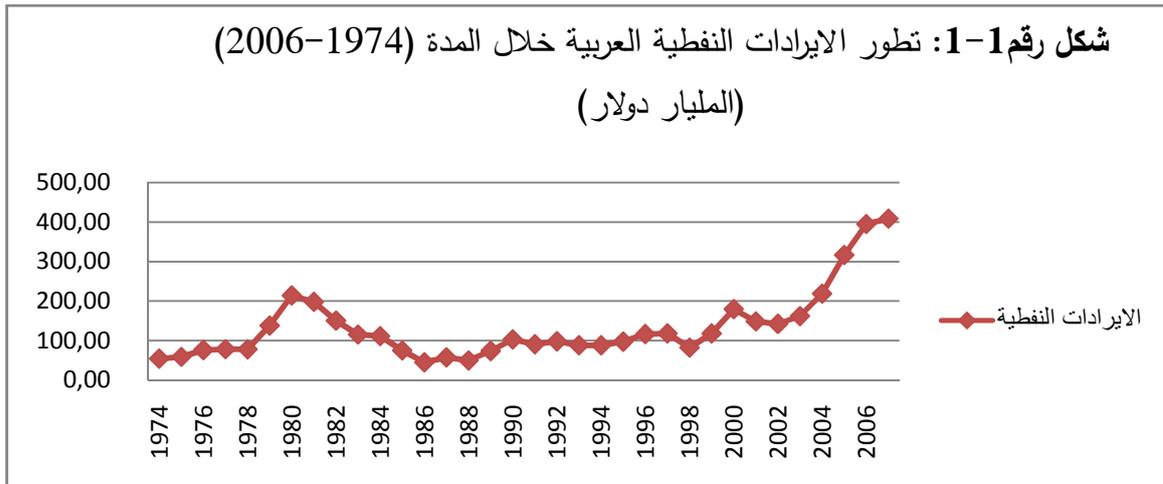
كان لحركة التأميم التي شهدتها الصناعة النفطية العربية في بداية السبعينات اثر بارز على زيادة "مقدار العائدات النفطية العربية بشكل كبير حيث أصبح الجزء الأكبر من سعر البرميل الخام يؤول إلى الأقطار المنتجة". وبالتالي أصبحت تستحوذ على 70% من إيرادات النفط المصدر.

■ عامل السعر:

قرار الأوبك التاريخي برفع أسعار النفط كان له الأثر الأكبر في " تصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت قائمة بين سعر النفط وأسعار السلع الصناعية"¹، و" لقد كان للزيادة التي عرفتها أسعار النفط خلال السبعينات والتي جاءت عقب الصدمة النفطية الأولى عام 1973، والصدمة النفطية الثانية عام 1979"² دور كبير في "تزايد المقدار النقدي الذي تحصل عليه الأقطار المنتجة من تصدير برميل واحد من النفط الخام"³.

■ عامل الإنتاج:

أدى تزايد المقدار المنتج والمصدر من النفط الخام العربي الناتج عن زيادة الطلب العالمي على النفط "بسبب التوسع الاقتصادي العالمي وبسبب زيادة السكان وتزايد الصناعات التي يدخل فيها النفط كمادة أولية"⁴ إلى تزايد حجم الأموال النفطية في الأقطار العربية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص111. نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وتجارة، جامعة الشلف، 2008-2009، ص116.

¹: عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص75.

²: نفس المرجع، ص76.

³: علي عبد محمد سعيد الراوي، مرجع سابق، ص ص24، 25.

⁴: نفس المرجع، ص25.

ومن خلال الشكل (1-1) الذي يوضح تطورات الإيرادات النفطية وجود تذبذب في مستويات الإيرادات النفطية ويعود ذلك إلى تغير مستويات أسعار النفط.

ثانياً: الفوائض النفطية العربية

1. الفائض بصفة عامة:

تعددت الآراء واختلفت بين الاقتصاديين حول وضع تعريف محدد للفائض، فقد عرفه الدكتور إسماعيل صبري عبد الله "انه ما يزيد عن الاحتياجات الضرورية للمجتمع من ناتجة الاقتصادي"¹ ومن الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن "الفرق بين الناتج الفعلي الجاري للمجتمع وبين استهلاكه الفعلي الجاري"² أما على مستوى الميزانية العادية أو ميزانية الحسابات الجارية للدولة واستناداً على تدفقاتها المالية فهو عبارة عن الفرق الموجب بين نسبة إيراداتها ومصروفاتها. وبصورة مختصرة الفائض هو الفرق الموجب بين الإنتاج والاستهلاك.

2. الفائض النفطي:

"هو صافي الصادرات النفطية بعد طرح قيمة الاستيرادات النفطية"³، كما انه يشير إلى فائض الميزان التجاري للدول الرئيسية المنتجة للنفط "وبالتالي ربط بين حجم العائدات المالية لهذه الدول وحجم الفائض واستغلاله الأمثل حيث يوجه الفائض الاستثماري بعد اقتطاع حاجات الاستهلاك المحلية إلى المؤسسات الخارجية سواء في شكل إعانات أو مساعدات أو قروض"⁴. وهو بهذا "فائض رأسمالي ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر الرأسمال النقدي المتحصل عليه معادلاً موضوعياً لمورد إنتاجي ناضب ولكنه اعتبر فائضاً لان الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية"⁵، ويعتبر ظاهرياً لأنه ناتج عن إهلاك مورد طبيعي غير متجدد، كما "أن تسمية الأموال التي لا تتفق على الاستيراد في بعض الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط بالفوائض هي تسمية غير صحيحة"⁶ بل الأصح تسميتها ادخار لأنه يمثل الفرق بين الدخل والإنفاق.

¹: محمد أبو العلا يسرى، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص226.

²: نفس المرجع، نفس الصفحة.

³: محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص128.

⁴: محمد أبو العلا يسرى، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص14.

⁵: تسمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2009_2010، ص160.

⁶: علي عبد محمد سعيد الراوي، مرجع سابق، ص30.

وتجدر الإشارة " أن هناك مغالاة في تقدير هذه الموجودات أو الأصول الخارجية التي زادت لدى الدول المصدرة للبتترول بعد تعديل أسعاره"¹ بسبب الدمج المتعمد من قبل الدول الغربية بين" مداخل الدول النفطية ومداخل الدول العربية النفطية، وينتج عن ذلك تضخم مداخل الدول العربية النفطية من خلال إضافة مداخل إيران واندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا والقابون والإكوادور إليها."²

و يجب التأكيد على أن الفوائض المالية العربية لا ترجع كلها إلى فوائض مجموعة الدول النفطية بل أن هناك نسبة غير قليلة فيها ترجع إلى مؤسسات ومواطنين من دول العجز، حيث يفضل عدد من هؤلاء المستثمرين المحليين الاحتفاظ بجزء من أموالهم خارج حدود دولهم، بالنظر إلى المناخ الاستثماري السائد، والذي لا يحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى الاحتفاظ بالاستثمارات الوطنية."³

وعليه الفوائض مصطلح غربي أطلق على العائدات النفطية كمبرر لإعادتها إلى الخارج وبحجة قلة فرص توظيفها والمخاطر المختلفة داخل بلدانها الأصلية"⁴ومن أسباب نشوء ظاهرة الفوائض نجد:

- ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض، والتي يقصد بها" الاستخدام المنتج للتمويل المحلي والأجنبي داخل اقتصاد الدولة"⁵. وبسبب الوفرة المالية التي حققتها الدول النفطية مع ارتفاع أسعار النفط "التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد، فتزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البني الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة المتوفرة."⁶

- نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول والذي يقوم على إقامة مشروعات صغيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة."⁷

- طبيعة الأسواق الدولية الجاذبة لهذه الفوائض،" وقدرة المؤسسات الغربية والأمريكية على جذب هذه الفوائض والأموال عبر مجموعة من السياسات المالية والنقدية المرنة التي اتبعتها منذ عام 1974"⁸ حيث تتيح درجة عالية من الخبرة والكفاءة، وتوفر أدوات استثمارية متنوعة ذات عائد مرتفع.

¹: كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص220.

²:جورج قرم، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1977، ص14.

³:نبيل حشاد وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان لنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص100.

⁴:خلاف علام، توطين الفوائض النفطية العربية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة بسكرة، 2012_2013، ص6.

⁵: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص105.

⁶: نفس المرجع ، نفس الصفحة.

⁷: سمية موري، مرجع سابق، ص161.

⁸: عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة للنشر، دون ط، القاهرة، 2002، ص130.

المبحث الثاني: تطورات حجم الفوائض النفطية العربية

الفوائض النفطية العربية وجدت كنتيجة للارتفاع المفاجئ لأسعار النفط طوال ثلاث فترات (1974_1973)، (1980_1979)، (2007_2002)، وأطلق على هذه الفترات اسم الطفرة النفطية. ومن خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بكل مراحل التطور التي شهدتها أسعار النفط وكذا المراحل الثلاث لتطورات الفوائض النفطية العربية.

المطلب الأول: مراحل تطور أسعار النفط

تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الثبات وهذا راجع إلى تأثيرها بمجموعة من العوامل كان لها الأثر المباشر على تغييرها وعلى اثر ذلك مرة بمجموعة من المراحل.

أولاً: العوامل المؤثرة في سعر النفط

يرجع تذبذب الأسعار في سوق النفط إلى مجموعة من العوامل نلخصها في ما يلي:¹

- أ- مستوى الاستهلاك العالمي للنفط والمرتبب بمستوى نمو الاقتصاد العالمي والتذبذبات الحاصلة فيه والأزمات الاقتصادية ودرجة تأثيرها على حجم الطلب وخصوصاً في الدول الصناعية.
- ب- مستوى المعروض من النفط في السوق العالمي وحركة الاستثمار في القطاع النفطي للدول المنتجة وحجم الاحتياطات المكتشفة .
- ج- حجم المخزونات الاحتياطية من النفط للدول الصناعية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.
- د- سياسات الدول الغربية للهيمنة على أسعار النفط والضرائب والقيود الجمركية والشروط البيعية وغيرها.
- هـ- سياسات الدول المصدرة للنفط.
- و- المضاربة في السوق النفطية والعقود الآجلة.
- ز- مستوى تطور مصادر الطاقة البديلة وتأثيرها على الاستهلاك العالمي للنفط.
- ح- الحروب والتقلبات السياسية التي شهدتها المناطق المصدرة للنفط."

¹: باسم حمادي حسن، مرجع سابق، ص192.

ثانيا: تطورات أسعار النفط: شهدت أسعار النفط تطورات عديدة نلخصها في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: 1850_1920 (مرحلة اكتشاف النفط): تميزت هذه الفترة ببداية الاستخدام الاقتصادي للنفط حيث لم تكن هناك طريقة محددة لتسعيره نظرا لاحتكار الشركات النفطية الأمريكية لسوق النفط وبالتالي كانت الأسعار تحدد وفقا لدرجة التنافس بين هذه الشركات. وعلى اثر ذلك عرفت الأسعار تذبذبا واضحا فمع بداية هذه الفترة بلغ سعر البرميل الواحد حوالي 2 دولار أمريكي، ثم انخفض إلى نحو 10 سنت في سنة 1870 مع زيادة درجة المعروض منه، ثم ارتفع إلى 80 سنت في بداية العقد الثاني من القرن العشرين، ثم انخفض مرة ثانية إلى حوالي 40 سنت في منتصف هذا العقد الثاني، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى مع نهاية هذه الفترة ليصل إلى حوالي 1,25 دولار تقريبا للبرميل الواحد.¹

المرحلة الثانية: 1920 _ 1939 (مرحلة ما بين الحربين العالميتين): شهدت هذه المرحلة ظهور الشركات البترولية العملاقة * كقوة رئيسية في السوق النفطي" تعمل وفقا لمبادئ وقواعد سوق احتكار القلة"² وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى هذه الفترة تعد اكبر منتج ومصدر للبترول الخام للدول الأوروبية، لان نفط الشرق الأوسط لم يكن قد بلغ مكانته الإنتاجية العظمى"فعملت الشركات البترول الأمريكية على تخفيض أسعار النفط العربي بطريقة غير مباشرة لتسويق البترول الأمريكي في القارة الأوروبية، فحددت الأسعار على أساس نظام نقطة الأساس الواحد، أو ما يعرف باسم الخليج الزائد"³، وبموجب هذا النظام كان يتم تسعير النفط الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في منطقة خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد"⁴ وهذه الشركات حاولت أن تجعل سعر النفط الخام في الدول العربية يتحمل تكاليف النقل وبالتالي يصبح دخل الدول المنتجة اقل ما يمكن.

المرحلة الثالثة: 1939_1950 مرحلة الحرب العالمية الثانية: إبان الحرب العالمية الثانية"تحول مركز إنتاج النفط من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوصفهما منطقتين اقرب إلى قارة أوروبا التي دارت رحى الحرب على أراضيها"⁵ وقد اعترضت الحكومة البريطانية على نظام تسعير الخليج الزائد" وطالبت أن يكون سعر النفط الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأسيري واحد وإنما يقوم

¹: محمد فرهاد علي الأهدف، اقتصاديات الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص163.

²: نفس المرجع السابق، ص166.

* الثمانية الكبار تضم خمس شركات أمريكية(اكسون،موبيل أويل،تكساكو ،استاندر أويل أوف كاليفورنيا ،جلف أويل) وشركة بريطانية(الانجلو إيرانية) وشركة هولندية بريطانية(رويال دتش شل) وشركة فرنسية.

³: سارة حسن منبينة، مرجع سابق، ص351.

⁴: كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص185.

⁵: محمد فرهاد علي الأهدف، مرجع سابق، ص167.

على مساواة الأسعار في مكانين هما: خليج المكسيك والشرق الأوسط. وبمعنى آخر، يكون هذا السعر مساويا للسعر المعلن في الشرق الأوسط مضافا إليه تكاليف النقل الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم.¹

المرحلة الرابعة: 1950 - 1960: خلال هذه المرحلة تم تطبيق طريقة الأسعار المعلنة² وهي الأسعار أو الأثمان التي تحددها وتعلنها الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى وفقا لسياسة فرض أمر الواقع² دون تدخل من الدول المصدرة صاحبة الثروة. وتحت مبدأ مناصفة الأرباح صار سعر الزيت الخام يتخذ أساسا لحساب تلك الأرباح منذ 1950 وبسبب "التخفيضات المتتالية في أسعار النفط العربي قد أدى إلى ضعف العلاقة بين الأسعار المعلنة لنفط الأمريكي والنفط العربي واستمرت هذه العلاقة تضعف إلى أن انقطعت تماما في أغسطس 1960.³

المرحلة الخامسة: 1960-1970 (مرحلة الأوبك): تميزت هذه المرحلة بظهور منظمة الأقطار المصدرة للبتترول * كقوة جديدة في الساحة العالمية تعمل على "تعديل هيكل الأسعار لنفطها الخام وتنسيق الريع"⁴ وكذا "ترشيد معدل الإنتاج وسيطرة الحكومات المحلية على عملية الإنتاج للتحكم في كمية المعروض النفطي في الأسواق الدولية".⁵ ومن أهم نتائج هذه المرحلة "أن السوق البترولي الذي كان ولا يزال سوق لاحتكار القلة أصبح أصبح أخيرا يعترف بدور وحقوق الدول المنتجة"⁶ بالإضافة إلى نجاح الأوبك في المحافظة على أسعار النفط المعلنة ومنعها من التدهور.

المرحلة السادسة: 1970-2000: (مرحلة الثورات المتعاقبة):

شهدت هذه المرحلة جملة من الأحداث كان لها التأثير المباشر على تطور أسعار النفط أهمها:

- تزايد مكانة وقوة الدول المصدرة للنفط من خلال قيامها بتأميم حصص الشركات الاحتكارية العاملة على أراضيها، وعرفت ليبيا أول عملية تأميم بقيامها" بتأميم حصة شركة النفط الانجليزية في حقل سديد البترولي وكان هذا أول تأميم، وفي الجزائر قامت الحكومة عام 1971 بتأميم نسبة 51 في المائة من مصالح الشركات

¹: كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص186.

²: محمد فرهاد علي الأهدف، مرجع سابق، ص153.

³: كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص190.

⁴: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص24.

*: تأسست في 14 سبتمبر 1960 من قبل دول إيران والعراق والكويت والعربية السعودية وفنزويلا، انضمت إليها فيما بعد ليبيا والجزائر ونيجيريا وإمارات الخليج واندونيسيا والإكوادور و الجابون.

⁵: نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁶: محمد فرهاد علي الأهدف، مرجع سابق، ص179.

البتروولية العاملة في الجزائر، وفي العراق عام 1972 تم تأمين شركة نفط العراق وهي أهم واكبر شركة أجنبية احتكارية عاملة في السوق¹.

- ثورة أسعار النفط الأولى والثانية (1973-1974)، (1979-1980) على التوالي.

- حدوث انهيار حاد لأسعار النفط من حوالي 28 دولار أمريكي للبرميل الواحد في عام 1985 إلى حوالي 13 دولار في سنة 1986، بسبب قيام بعض الدول غير الأعضاء في الأوبك بإغراق السوق بكميات متزايدة من النفط.

- وفي عام 1990 وبسبب الإنتاج الفائض فقد شهد الربع الأول من نفس السنة "انخفاض سعر النفط بما يعادل 6 دولارات للبرميل من يناير إلى مايو. وفي يونيو عبر العراق عن استيائه من دول الخليج العربي بعد أن بدأت الكويت والإمارات في عامي 1989 و 1990 بزيادة تخطت بها المقرر لإنتاج النفط التي وضعتها منظمة الأوبك، وأدى هذا إلى زيادة تدهور الأسعار². وفي "الثاني من أغسطس غزا العراق الكويت مسببا ارتفاعا مؤقتا في أسعار الزيت بلغ قيمته في أكتوبر"³.

المرحلة السابعة: 2000_2011: شهدت الأسعار خلال هذه الفترة تقلبات حادة ارتفاعا وانخفاضا، فقد ابتدأت في العام 2000 بسعر 6, 27 دولار للبرميل لينخفض إلى 13, 23 في العام 2001 بسبب أحداث الحادي عشر ديسمبر "التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر واشنطن تلك الأحداث بمثابة عدوان مدبر ضدها من قبل منظمة القاعدة"⁴ والتي انخفض على إثرها الطلب العالمي على النفط، ومع بداية العام 2002 سجلت أسعار سلة الأوبك انتعاشا قدر بـ 24, 36 دولار للبرميل، وتواصل الارتفاع خلال العام 2003 بسبب العدوان الأمريكي على العراق ليصل إلى 1, 28 دولار للبرميل. ثم "يصل 5, 36 دولار للبرميل في العام 2004، ثم 50 دولار في العام 2005 ليصل إلى اعلي ارتفاع له في أيلول في العام 2008 ويبلغ 145 دولار"⁵ ثم انخفض إلى 33 دولار في أواخر كانون الثاني 2009 بتأثير الأزمة المالية الأمريكية التي تسببت بحدوث سلسلة انهيارات متتالية ومتعاقبة في الأسواق المالية العالمية، بدأت في انهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ومرورا بأسواق أوروبا وأخيرا بانهيار الأسواق المالية في آسيا"⁶ ثم عاد وارتفع في العام 2010 إلى 90 دولار ليتجاوز حاجز 100 دولار في العام 2011.

¹: ضياء مجيد الموساوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 61.

²: محمد صادق صبور، الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 2006، ص 68.

³: فاروق القاسم، مرجع سابق، ص 144.

⁴: عباس خضير أحمد التداوي، الإستراتيجية النفطية الأمريكية، دار دجلة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 92.

⁵: باسم حمادي حسن، مرجع سابق، ص 193.

⁶: عباس خضير أحمد التداوي، مرجع سابق، ص 230.

المطلب الثاني: تطورات حجم الفوائض النفطية العربية

شهدت الدول العربية المنتجة للنفط ثلاث محطات رئيسية حققت من خلالها فوائض مالية كبيرة ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع المستوى العام لأسعار النفط، فالأولى كانت خلال الفترة الممتدة بين عامي 1974_1973 والثانية بين عامي 1979_1980، والثالثة تعد الأطول حيث تراوحت بين عام 2002 و2007. وفي ما يلي شرح مفصل لهذه المراحل.

أولاً: المرحلة الفائض النفطي الأول: (1973_1974)

حققت الدول العربية فائض نفطي خلال هذه المرحلة حيث " ارتفعت عوائدها النفطية في عام 1973 من 42% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 70% سنة 1974¹ أي من 8 مليار دولار عام 1972 إلى حوالي 90 مليار دولار عام 1974². ونتيجة لضعف الهياكل الاقتصادية وطاقاتها الاستيعابية كان لارتفاع سعر النفط في هذه المرحلة اقل من ثلاث دولارات إلى إحدى عشر دولار وزيادة بمعدل 5 في المائة سنويا سببا لتراكم فوائض مالية لدى معظم تلك الدول.³ ومن أسباب هذه المرحلة:

- حرب أكتوبر التي اندلعت بين الجيوش العربية والكيان الصهيوني وقيام الدول العربية المنتجة للنفط و على رأسها الجزائر باتخاذ قرار إيقاف تصدير النفط للدول المساندة لإسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية⁴. وقد مس هذا الحضر أيضا هولندا والبرتغال وهذا لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة⁵
- إعلان الأوبك أنها ستوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق.⁶
- ارتفاع الطلب على النفط بعد قيام دول الأوبك باتخاذ قرار خلال مؤتمر الكويت يقضي بضرورة تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر، وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973.⁷

¹:نبيل حشاد وآخرون، مرجع سابق، ص76.

²:كمال بكري وآخرون، مرجع سابق، ص221.

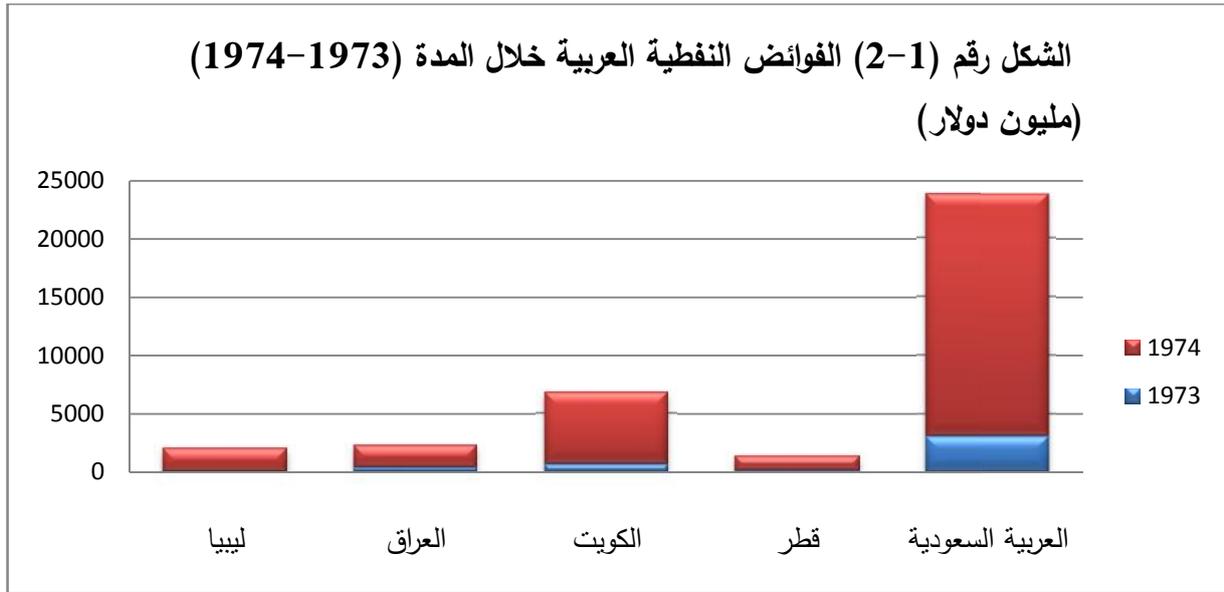
³:خلاف علام، مرجع سابق، ص6.

⁴:Hocin Malti ,On l' appelle le pétrole rouge ,Marinoor, ALGER ,1987,P9.

⁵:نصري ذياب خاطر، جغرافية الطاقة، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص55.

⁶:نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁷:سمية موري، مرجع سابق، ص73.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)

ومن خلال الشكل رقم (1-2) الذي يبين حجم الفوائض النفطية العربية خلال المدة (1973-1974) في كل من ليبيا، العراق، الكويت، قطر، العربية السعودية أن أعلى نسبة سجلت لدى المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مرحلة الفائض النفطي الثاني: (1979-1980)

كان للأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في نهاية عقد السبعينات الأثر البارز على ارتفاع أسعار النفط "من حوالي 14 دولار للبرميل عام 1978 إلى أكثر من 31 دولار عام 1979، وزيادة بمعدل سنوي 2 في المائة حتى نهاية الطفرة عام 1982".¹، وبالتالي ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى حوالي 211,7 مليار دولار، ونلخص أسباب هذه المرحلة في ما يلي:

اضطراب الوضع في إيران وانخفاض إنتاجها. "في نوفمبر 1978، إضراب ما يقارب 37000 عامل إيراني في مصافي النفط، أدى ذلك في البداية إلى انخفاض في الفترة من 6 مليون برميل (950000 م³) يوميا ليصل إلى نحو 1,5 مليون برميل (240000 م³). العمال الأجانب بما في ذلك عمال النفط فروا من البلاد"²، "قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 وإعلان الحكومة عن عزمها على تخفيض إنتاج البترول إلى القدر الذي يكفي فقط للاحتياجات الضرورية للاقتصاد الإيراني"³، وفي عام 1980، في أعقاب الغزو العراقي لإيران، توقف إنتاج

¹: علي خليفة الكواري وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 247.

²: نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 61.

³: عبد المطلب عبد الحميد، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 219.

النفط في إيران تقريبا، وإنتاج العراق من النفط انخفض بشدة أيضا.¹ وقد ساهم هذا الوضع في زيادة الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الصناعية الكبرى مما اثر بالإيجاب على أسعار النفط.²

ثالثا: مرحلة الفائض النفطي الثالث: 2002-2007

شهدت هذه المرحلة ارتفاعا متسارعا لأسعار النفط، فمن 24,3 دولار عام 2002 إلى 69,1 دولار عام 2007 بمعدل 29 بالمئة سنويا. و "منذ عام 2004 أصبحت ظاهرة ارتفاع أسعار النفط مرتبطة بزيادة الطلب على النفط، وليس للنقص في الإنتاج كما حدث في عام 1973 و 1979 إبان الصدمة* النفطية الأولى والصدمة النفطية الثانية"³ ونتيجة لذلك "ارتفعت العوائد المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحوالي 32,8%، وذلك في الدول الغنية بالموارد وكثيفة العمالة، خلال الفترة من 2003_2004، وارتفعت إلى 52,9% بين الدول الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة"⁴. وقد أفاد البنك الدولي في تقرير له أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي "بلغ 105,7 مليار دولار في العام 2004، و 152 مليار دولار في العام 2005 ويتوقع أن يواصل الارتفاع ليصل إلى 172,7 مليار دولار في العام 2006. وتوقع التقرير أن ينحدر هذا الفائض ليقف عند حدود 164,6 مليار دولار في العام 2007، وان تسجل دول مجلس التعاون رقما قياسيا في الفائض المالي لعام 2006 بسبب الارتفاع المطرد في أسعار النفط في الأسواق العالمية."⁵ ومن أسباب هذه المرحلة:⁶

- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجت جزءا كبيرا من إمداداتها عن السوق النفطية، وقد ساهمت برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية في زيادة الطلب على المنتجات النفطية مما دعم الارتفاع الحاصل في الأسعار.
- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002.
- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

¹: نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 61.

²: سمية موري، مرجع سابق، ص 77.

*: الصدمة أو الطفرة مصطلح تم إطلاقه على كل فترة عرفت ارتفاعا غير مسبوق لأسعار النفط.

³: سمير النتير، التطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 25.

⁴: نبيل حشاد وآخرون، مرجع سابق، ص 82.

⁵: حسان الخوري، رقم قياسي لفائض الميزان التجاري لدول الخليج، مجلة الإداري العدد 7، بيروت، يوليو 2006، ص 6.

⁶: عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 1، 2013، ص 328.

جدول رقم (1-2) تطور فوائض الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2002-2007)

البلد السنة	2007	2006	2005	2004	2003	2002
العربية السعودية	47,00	74,70	58,00	28,60	9,60	5,30
الإمارات	53,35	44,60	27,70	10,60	2,20	1,90
الكويت	45,90	29,30	31,30	14,80	8,60	8,30
قطر	8,00	5,10	1,30	5,20	0,90	1,60
عمان	3,40	5,00	3,80	1,20	0,30	0,70
البحرين	0,60	0,70	1,00	0,40	0,20	0,00
المجموع	158,40	159,40	123,10	60,80	21,80	10,60

المصدر: علي خليفة الكواري وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص84.

المبحث الثالث: مجالات توظيف الفوائض النفطية العربية

نتيجة للوفرة المالية النفطية التي صاحبت ارتفاع أسعار النفط، خلال الفترات 1973_1974-1979-1980 و 2002-2007، استغلت الدول العربية النفطية هذه الفوائض وقامت بإنفاقها سواء على شكل إنفاق داخلي أو على هيئة إنفاق خارجي يشمل تقديم الهبات والمساعدات لدول العربية غير النفطية والدول الإفريقية والإسلامية وكذا إيداع الجزء الأكبر منها في الدول الأوروبية على هيئة ودائع استثمارية. واثر ذلك سننوع في هذا المبحث على الإنفاق الداخلي في المطلب الأول، والتوظيف في خارج المنطقة العربية في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فيدرس أسباب المؤدية إلى توظيف هذه الفوائض خارج المنطقة العربية.

المطلب الأول: الإنفاق الداخلي

استغلت الدول العربية هذه الفوائض داخليا وقامت بصرفها في المجالات التالية:

- أ- **الإنفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات** : يوجد علاقة طردية بين عوائد النفط المحققة وكذا الإنفاق الاستهلاكي والواردات، حيث يرتفع هذا الإنفاق ليتجاوز نصف الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية النفطية. فقد قفزت واردات الأقطار العربية المنتجة للنفط¹ من 9,6 مليار دولار عام 1973 لتصل إلى 33,8 مليار دولار عام 1976 ، كما بلغت حصة الواردات من الدخل النفطي لبعض الدول خلال نفس الفترة مستويات مرتفعة للغاية {ليبيا 57%، العراق 50%، الكويت 34%، السعودية 27%}¹ وخلال الوفرة النفطية الثالثة بلغ حجم الواردات في كل من السعودية والكويت 69 مليار دولار و 15 مليار دولار خلال 2006.
- ب- **تسديد الديون الخارجية والداخلية** : عقب انخفاض أسعار النفط في 1986 لجأت العديد من الدول العربية النفطية إلى الدين العام الداخلي والخارجي من أجل تمويل اقتصادياتها، ومع الوفرة النفطية استغلت تلك الدول الفائض المالي المحقق لسداد التزاماتها الداخلية والخارجية.
- ج- **الإنفاق العسكري**: يحظى الإنفاق العسكري بالسهم الوافر من إيرادات الدولة بهدف سعيها لضمان أمنها ومواجهة أي عدوان خارجي، فالإنفاق العسكري "لا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية والخدمية للقوات المسلحة فحسب، بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد وهذا النوع من النفقات لا يتم بالعملة المحلية وإنما يكون بالعملات الأجنبية"² و تخصص الدول العربية النفطية مبالغ ضخمة من إيراداتها على الإنفاق العسكري. والملحق رقم (2) يظهر تطورات حجم الإنفاق العسكري في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000_2009 بالمليون دولار.

¹: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 80.

²: بلخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013_2014، ص 73.

د- **شراء الذهب:** يعتبر الذهب مخزن للقيمة وتتميز أسعاره بعلاقة طردية مع أسعار النفط ولكن استثمار العوائد النفطية العربية في الذهب ما هو إلى تحويل لتلك العوائد إلى الدول المصدرة للذهب التي هي نفسها الدول المستهلكة للنفط فالعملية هي إعادة تدوير غير منتج لأموال النفط¹، وبلغت مشتريات كل من السعودية، الكويت ودول الخليج من الذهب خلال الفترة (1975_1977) ب179,5 طن و 88,7 طن على التوالي.

هـ- **بناء احتياطي الصرف:** هناك علاقة طردية بين بناء الدول العربية النفطية لاحتياطي الصرف وبين ارتفاع أسعار النفط، ففي سنة 2005 "فاقت احتياطات الصرف 211,4 مليار دولار للدول العربية النفطية مجتمعة وفي 2007 سجلت احتياطات الصرف في الجزائر وحدها 110 مليار دولار، وأكثر من 79 مليار دولار في الإمارات".²

و- **الإنفاق الاستثماري:** الإنفاق الاستثماري في الدول العربية لا يتم في كثير من الأحيان في قطاعات منتجة للثروة، حيث تنحصر مجالات الاستثمار في قطاع العقار، النفط، الخدمات، "والبورصة ويضاف إليها توسيع البنية التحتية، حيث بلغ الإنفاق الاستثماري في دول الخليج سنة 2006 حوالي 140 مليار دولار منها 35 مليار دولار تم استثمارها في قطاع النفط"³

ز- **الإنفاق على التعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية:** تسعى الدولة من خلال رفع مستوى تمويل برامج الرعاية الصحية والتعليم والأمن الاجتماعي إلى تحسين ورفع مستوى التنمية البشرية.

ح- **تنويع هيكل الاقتصاد الوطني:** تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بالاعتماد على واردات النفط مازال حبرا على ورق ومازلت الصناعات الإستخراجية تهيمن على الإقتصاد، و كمثل وحسب إحصائيات 2006، 50,1% من الناتج المحلي الإجمالي لسعودية يأتي من قطاع التعدين والنفط، وفي ليبيا نفس النسبة تقدر ب71,9%.

¹: حمادي نعيمة، نفس المرجع، ص119.

²: نفس المرجع، ص119.

³: نفس المرجع، ص120.

المطلب الثاني: توظيف الفوائض النفطية العربية في خارج المنطقة العربية

أخذت الفوائض النفطية في توظيفها خارج المنطقة العربية عدة مسارات تمثلت في تقديم المساعدات للدول العربية غير النفطية والنامية وكذا الإيداع في الصناديق السيادية لينتهي بها المطاف كوديعة استثمارية في الدول الرأسمالية الغربية.

أولاً: مساعدات خارجية:

"لقد وجهت الدول العربية المنتجة لنفط نحو الوطن العربي ودول العالم الثالث قسماً من مدخلاتها النفطية الناجمة عن تعديل أسعار النفط، واتخذ تحويل أموال هذا شكل هبات وقروض طويلة الأجل بدون فائدة وشكل مساهمات في صناديق التمويل الدولية أو في المنظمات المكلفة بمساعدة الدول النامية و أنشأت مؤسسات مالية عربية أهلية بغية إدارة برامج المساعدة."¹ ومن بين هذه الصناديق نجد:

- الصناديق الوطنية لتمويل التنمية في البلدان النامية مثل الصندوق السعودي والصندوق الكويتي.
- مؤسسات تمويل متعددة الأطراف التي أسهمت بعض الدول المصدرة للبترول في تكوينها مع دول نامية أخرى مثل الصندوق السعودي والصندوق الكويتي.
- مؤسسات دولية جديدة التي تتعاون في إنشائها الدول النامية مع الدول المتقدمة مثل الصندوق الدولي للتنمية والزراعية والصندوق السلعي المشترك.²

وقد وجهت هذه المساعدات نحو الأقطار العربية غير النفطية؛ التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومستويات معيشية متدهورة وتتطلب مبالغ ضخمة لرفع مستواها الاقتصادي وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة وبأسعار عام 1976 يحتاج العالم العربي لنحو 435_450 مليار دولار لإقامة البنية الأساسية للتنمية والتحديث. كما وجهت نحو الدول الإفريقية والإسلامية من أجل التعويض "عن العجز في ميزانها التجاري بفعل الارتفاعات السعرية سواء النفطية أو للسلع المصنعة التي ارتفعت بدورها والآتية إليها من دول رأسمالية كبرى"³، وخلال "الفترة 1973_1977 بلغ إجمالي المساعدات العربية للدول الإفريقية حوالي 3 مليار دولار"⁴ بينما بلغت الهبات الممنوحة خلال نفس الفترة بـ 210 مليون دولار. وعام 2006 بلغ حجم المساعدات المباشرة نحو الدول النامية ما يقارب 3,3 مليار دولار بعدما "كانت لا تتعدى 2092 مليون دولار سنة 1999، وبين 1970_2006 تم إنفاق حوالي 129,1 مليار دولار على المساعدات الخارجية قدمت منها السعودية 65,6 %، الكويت 15,8 %

¹: جورج قرقم، مرجع سابق، ص 46.

²: كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص 223.

³: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 86.

⁴: نفس المرجع، نفس الصفحة.

الإمارات 10,1% ، قطر 2,6% ، ليبيا 2,1% ، الجزائر 0,9% ، عمان 0,5%¹. ويظهر الملحق (3) المساعدات العربية المقدمة إلى الدول النامية خلال الفترة (1970-2003).

ثانياً: الاستثمار في الخارج عن طريق الصناديق السيادية العربية:

لا يوجد اتفاق دولي حول ما يمكن أن يعتبر صندوق ثروة سيادية، فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرفها بأنها "تجمعات للأصول التي تملكها الحكومات وتدار بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف وطنية تمول من احتياطات النقد الأجنبي، أو من عائدات الموارد النادرة كالنفط، أو من الضرائب العامة أو غيرها من الإيرادات"². يلخص الجدول الموالي حجم أصول صناديق الثروات السيادية لدول الخليج العربي. وبتحليلنا لهذا الجدول نجد أن قيمة الأصول الإجمالية المدارة من طرف هذه الصناديق تقدر بـ 1595,2 مليار دولار وذلك بالأخذ في الحسبان عدم توفر بيانات الخاصة بكل من هيئة الإمارات للاستثمار وصندوق الاستثمار العماني بالإضافة إلى مجلس أبو ظبي للاستثمار.

¹: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 124.

²: بلخير قسوم، مرجع سابق، ص 100.

جدول رقم (1-3): ترتيب صناديق الثروات السيادية الخليجية عالميا حسب حجم الموجودات لعام 2011.

الترتيب الخليجي	الترتيب العالمي	الدولة	الاسم الرسمي للصندوق	تاريخ التأسيس	موجودات الصندوق بالمليار دولار
1	1	الإمارات أبو ظبي	جهاز أبو ظبي للاستثمار	1976	627
2	3	السعودية	مؤسسة النقد السعودي	1952	472,5
3	6	الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1953	296
4	12	قطر	جهاز قطر للاستثمار	2005	85
5	15	الإمارات	شركة الاستثمار الدولية	1984	58
6	27	الإمارات	مؤسسة دبي العالمية	2006	19,6
7	30	الإمارات	شركة مبالاة للتنمية	2002	13,3
8	33	البحرين	شركات ممتلكات القابضة	2006	9,1
9	34	عمان	الصندوق الاحتياطي العام	1980	8,2
10	38	السعودية	صندوق الاستثمار العام	2008	5,3
11	42	الإمارات	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	2005	1,2
12	48	الإمارات	هيئة الإمارات للاستثمار	2007	غير متاح
13	49	عمان	صندوق الاستثمار العماني	2006	غير متاح
14	50	الإمارات	مجلس أبو ظبي للاستثمار	2007	غير متاح
			الإجمالي:		1595,2

المصدر: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، هجرة رؤوس الأموال العربية: تقدير اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2014، ص 39.

"وتأخذ الاستثمارات الخارجية لصناديق الثروات السيادية العالمية لاسيما الخليجية منها شكل استثمارات محفظية تدار على مستوى الأسواق المالية العالمية والآسيوية الناشئة بدرجة أقل"¹ وتتوزع هذه الاستثمارات بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها، وتختلف نسب كل منها اعتمادا على إستراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، والتي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات، أو من

¹: نفس المرجع، نفس الصفحة.

إنشاء الصناديق التي تديرها إذ إن الجزء الهام من الصناديق السيادية الادخارية يتجه إلى الاستثمارات طويلة الأجل، وبأدوات ذات عائد ودرجة المخاطرة الأعلى، كاستثمار في أسواق المال العالمية¹.

"وفي سياق مواز تشير دراسة حديثة بخصوص التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المالية لصناديق الثروات السيادية خلال الفترة 2002-2006 أن 560 مليار دولار اتجهت نحو الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما اتجه ما يقارب 30% من المبلغ المذكور (حوالي 180 مليار دولار) نحو أسواق الاتحاد الأوروبي، وحوالي 5% (أي ما يعادل 28 مليار دولار) إلى الأسواق المالية الناشئة في آسيا والشرق الأوسط."²

جدول رقم (1-4) التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار المالي لصناديق الثروات السيادية الخليجية خلال المدة (2002-2006)

نسبة الاستثمار	قيمة الاستثمار (مليار دولار)	الأسواق الدولية المضيفة
47,80%	560	أسواق المال في الولايات المتحدة
28%	180	أسواق الاتحاد الأوروبي
5%	28	الأسواق المالية الناشئة في آسيا والشرق الأوسط

المصدر: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، هجرة رؤوس الأموال العربية: تقرير اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2014، ص43.

¹: المهدي ناصر، مكانة وأفاق الأسواق المالية العربية من الأسواق المالية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص332.

²: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، مرجع سابق، ص43.

ثالثاً: الودائع الاستثمارية في الدول الرأسمالية الكبرى

تتركز اغلب نسبة للفوائض النفطية العربية في كل من سوق البنوك الأوروبية المشتركة، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة متحدة بالإضافة إلى كل من ألمانيا واليابان بنسب تقدر على التوالي: 52,4%، 23,3% و8,2% و8,2%. والاهم أن هذه الأموال المهاجرة إلى الأقطار الرأسمالية المتقدمة تستقر في إحدى القنوات الرئيسية:

- سندات الدين الدولية:سندات حكومية، سندات الشركات التجارية اذونات الخزينة
- "الاستثمار في أسواق الدين المحلية في الدول الأجنبية: على الرغم من المخاطر التي تخضع لها هذه الأسواق إذ تخضع للرقابة الوطنية من قبل السلطات المالية والنقدية في الدول المستثمر فيها كالضرائب وغيرها.
- الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية.
- الاستثمار في أسواق العقارات العالمية.
- الاستثمار في الذهب.
- الاستثمار في دول الكتلة الشرقية وخاصة في مجال الديون الحكومية.
- الاستثمار المباشر خارج الوطن العربي حيث يتم امتلاك الأصل الاستثماري الإنتاجي طويل الأجل مثل امتلاك كامل لمشروع قائم أو إنشاء مشروع جديد أو امتلاك حصة في مشروع قائم.¹

¹: رضا عبد الجبار شمري، مرجع سابق، ص123.

المطلب الثالث: أسباب توظيف الفوائض النفطية العربية في خارج المنطقة العربية

تعددت الأسباب المؤدية إلى توظيف الفوائض خارج المنطقة العربية منها:

1- تدني درجة الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار لأي دولة، فهو يعبر عن "الثبات النسبي في الأسعار بحيث لا يكون هنالك تقلبات في المستوى العام للأسعار يمكن أن تؤثر في دخول الأفراد بطريقة غير مرغوبة."¹ وبالنسبة للدول العربية فهي في المجمل تعاني من ضعف الاستقرار الاقتصادي الذي اثر بالسلب على فوائضها النفطية. ويمكن قياس متوسط قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للدول العربية للحكم على واقع وحالة الاستقرار الاقتصادي وذلك بإتباع ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر النمو الاقتصادي الذي يعكس مستويات التطور الاقتصادي وكذا الطاقة الإنتاجية المحلية، مؤشر السياسة المالية الذي يقيس نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر السياسة النقدية الذي يعكس معدلات التضخم.

2- تدني درجة الاستقرار السياسي: يقاس الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الأمنية والأهلية وكذا مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية. وتشير اغلب الدراسات إلى تدني درجة الاستقرار السياسي في الدول العربية وذلك نتيجة جملة من المشاكل نوجزها فيما يلي:

- غياب الشرعية الدستورية الديمقراطية.

- غياب المؤسسات الفعلية.

- هبوط مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم العدالة التوزيعية.

- ارتفاع حدة التنافس بين التيارات السياسية.

- غياب الوعي السياسي وضعف نشاط الأحزاب السياسية.

3- تدني معدل العوائد المتوقعة على الاستثمار في الدول العربية: يعرف عائد الاستثمار بأنه المقابل الذي

يحصل عليه المستثمر نظير استثماره لهذه الأموال. وتتأثر هذه الأخيرة بمجموعة من العوامل تتمثل في أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الحوافز الضريبية والجمركية، التقدم التكنولوجي، توفر الخدمات الأساسية. ويرجع تدني معدل العائد المتوقع على الاستثمار في الدول العربية إلى "محدودية السوق المحلي الناجمة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، أي نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضيقة. ومن هذا المنطلق سوف تظهر متاعب المستثمر في تسويق منتجات مشروعه وبالتالي انخفاض العائد الاستثماري، وإذا انخفض فان مؤشر الرغبة لدى

¹: نفس المرجع، ص44.

المستثمر سوف يهبط، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع استثمارية أخرى.¹

4- ضيق حجم الأسواق في الدول العربية: تتميز الدول العربية بضعف وضيق حجم أسواقها وذلك راجع إلى:

- محدودية عرض أدوات الاستثمار المالي وضآلة الطلب عليها في هذه الأسواق.

- تركيز عمليات التداول

- ضعف التنوع في الأوراق المالية

5- عدم توافر خدمات البنية التحتية المناسبة: تعرف البنية التحتية بأنها رأس مال اقتصادي على شكل طرق

وسكك حديدية ومصادر مياه ومنشآت تربية وخدمات صحية وأنظمة اتصالات ووسائل نقل وغيرها، والتي

بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي

كامل.² وتعاني الدول العربية من نقص في هذه الوسائل خاصة فيما تعلق الأمر بعملية النقل لأنها تعد من

"أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فإلى الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات

النقل أو الشحن الجوي مما يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في طائرات مدنية أو عن طريق

التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية

لتقليل النفقات³. هذا الوضع اجبر الفوائض النفطية على الهجرة وذلك من منطلق أن خدمات البنية التحتية

تساهم في رفع معدلات العائد على الاستثمار الناجم عن انخفاض التكاليف وسرعة وسهولة تنفيذ المشاريع.

6- ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار في الدول العربية:

تعاني الدول العربية من ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار وذلك راجع إلى:⁴

- افتقاد الاستقرار التشريعي، حيث يعيش العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم استقرار

القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية، مما يجعل رأس المال غير امن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار

التشريعي في أماكن أخرى.

- ضعف كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري، وشيوع البيروقراطية والروتين

الخانق الذي يعانيه المستثمر والذي يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات الاذونات

والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية.

¹: سماح احمد فضل، المشروعات العربية المشتركة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص150.

²: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، مرجع سابق، ص53.

³: علي لطفي، الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإسكندرية، 2009، ص148.

⁴: نفس المرجع، نفس الصفحة.

- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وكذلك على دخول القطاع الخاص إلى مجالات الاستثمار في نشاطات معينة.

خلاصة الفصل

النفط المحرك الرئيسي للطاقة حالياً، فتسميته منسوبة إلى قابليته للسريان والطفور. ونظراً لتواجده في أماكن متفاوتة داخل طبقات الأرض أوجد نوعاً من الصعوبة في تقدير حجمه ناهيك عن استخراجها، وتم التمييز على اثر ذلك بين الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المتوقع والاحتياطي المحتمل، كما تجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية من الاحتياطي المؤكد تم رصدها في المنطقة العربية.

ظهرت الفوائض النفطية مع الارتفاع المفاجئ وغير المتوقع لأسعار النفط خلال ثلاث فترات (1973_1974)، (1979_1980)، (2002_2007). لتتحقق بذلك الدول العربية مبالغ ضخمة لم تقدر اقتصادياتها الضعيفة على استيعابها، وقد وجهت نسبة ضئيلة منها لمساعدة اقتصاديات الدول النامية على هيئة قروض بدون فائدة أو هبات، أما النسبة الكبرى منها قامت بإيداعها على مستوى الصناديق العربية السيادية ليتم بعد ذلك توزيعها لدى الدول الغربية كودائع استثمارية، فأصبحت بالتالي رهينة بأيدي تعرف كيف تستخدمها لكبت صحوة العرب الاقتصادية واستخدامها كسلاح ضدهم.

ورغم أسباب الهجرة المتعددة تبقى الدول العربية أحق من الغرب للانتفاع والاستفادة من هذه الفوائض لذا يجب استنزاف كل الطرق والآليات من أجل توطئ هذه الإيرادات في منطقتنا العربية في مشاريع إنتاجية تعمل على رفع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الفصل الثاني:
الفوائض النفطية العربية
بين دواعي التوطين وآليات الجذب

تمهيد:

المنطقة العربية بكبر مساحتها وغنى أرضها بثروات سطحية وباطنية ، تعد اليوم من بين الأقليات الكبرى التي لم تستطع أن تجسد واقعا اقتصاديا موحدًا ومتكاملاً ورغم توفر المعطيات والبيانات التي توحى بضرورة التكتل والعمل على بناء نسق اقتصادي متجانس ومتربط قادر على فرض نفسه في وسط تسوده الهيمنة الغربية. والصفة الغالبة على اغلب الدول العربية بأنها دول نفطية بالدرجة الأولى، وانطلاقاً من هذه الخاصية التي أتاحت للمنطقة العربية فرصة العمل على تجسيد الوحدة العربية من خلال توطين مختلف فوائضها في صيغة عمل عربي مشترك، ركيزته حرية انتقال رأس المال بين الدول. وعموده تبادل منفعة حضى بها قطب عن غيره. وسقفه موارد بشرية خبيرة ومؤهلة.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على دواعي توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية و مختلف الآليات وطرق التوطين التي اعتمدت عليها الدول العربية في سبيل بناء قطب اقتصادي متكامل ، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث ، فيضم المبحث الأول: دواعي توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية، أما المبحث الثاني فيتناول توطين الفوائض النفطية في إطار العمل العربي المشترك، في حين يضم المبحث الثالث آليات جذب وتوطين الفوائض النفطية العربية.

المبحث الأول: دواعي توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية

المنطقة العربية بموقعها الجيوستراتيجي المتوسط للعالم سنج لها بالتفرد بخصائص ومميزات لا تتوفر في باقي المناطق من العالم، مساحات خصبة شاسعة، ثروات سطحية وباطنية جمّة، وغيرها الكثير. ولسوء التسيير والتدبير صبغت على المنطقة العربية صبغة الفقر، المديونية واللامن، وبين الإمكانيات والتحديات واقع اليوم ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على دواعي توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية، فيضم المطلب الأول حماية الفوائض النفطية من المخاطر الاقتصادية، في حين يضم المطلب الثاني حماية الفوائض النفطية من المخاطر السياسية، أما المطلب الثالث فيتناول الآثار السلبية الناجمة عن توظيف هذه الفوائض.

المطلب الأول: حماية الفوائض النفطية من المخاطر الاقتصادية

تتعرض الأموال العربية الموظفة في الخارج إلى عدت مخاطر اقتصادية ، حيث تعرف هذه المخاطر على أنها "الخسائر الناتجة عن التقلب في سعر الفائدة، والتضخم، وهبوط أسعار الصرف للأصول المالية العربية الموظفة بأحجام كبيرة في الخارج".¹ ومن خلال العمل علي إعادة و توطين الفوائض العربية المتواجدة في الخارج يمكن تجنب هذه المخاطر أو على الأقل التقليل منها ، و يمكن اختصار هذه المخاطر في :

أولاً: تدهور أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي "المخاطر الناتجة عن حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في سعر الفائدة السوقي خلال مدة الاستثمار".² وانخفاض معدلات أسعار الفائدة يؤثر بالسلب على حجم الإيرادات بسبب ارتفاع المصاريف المالية. وذلك ناجم عن وجود علاقة عكسية بين أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وكون أثرها كبيراً على أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت.

ثانياً: التضخم

ارتفاع معدلات التضخم وتخفيض قيمة الدولار يؤدي إلى تراجع في السعر الحقيقي لبرميل النفط. وتلجأ الإدارة الأمريكية إلى خفض قيمة الدولار من اجل "استعادة القدرة التنافسية لصادراتها والحد من وارداتها فضلاً عن فائدتها وحليفاتها الأوروبيات من انخفاض قيمة الدولار لأنها تخصص قسم من نفقاتها لشراء النفط الذي يباع بالدولار".³

¹: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، مرجع سابق، ص57.

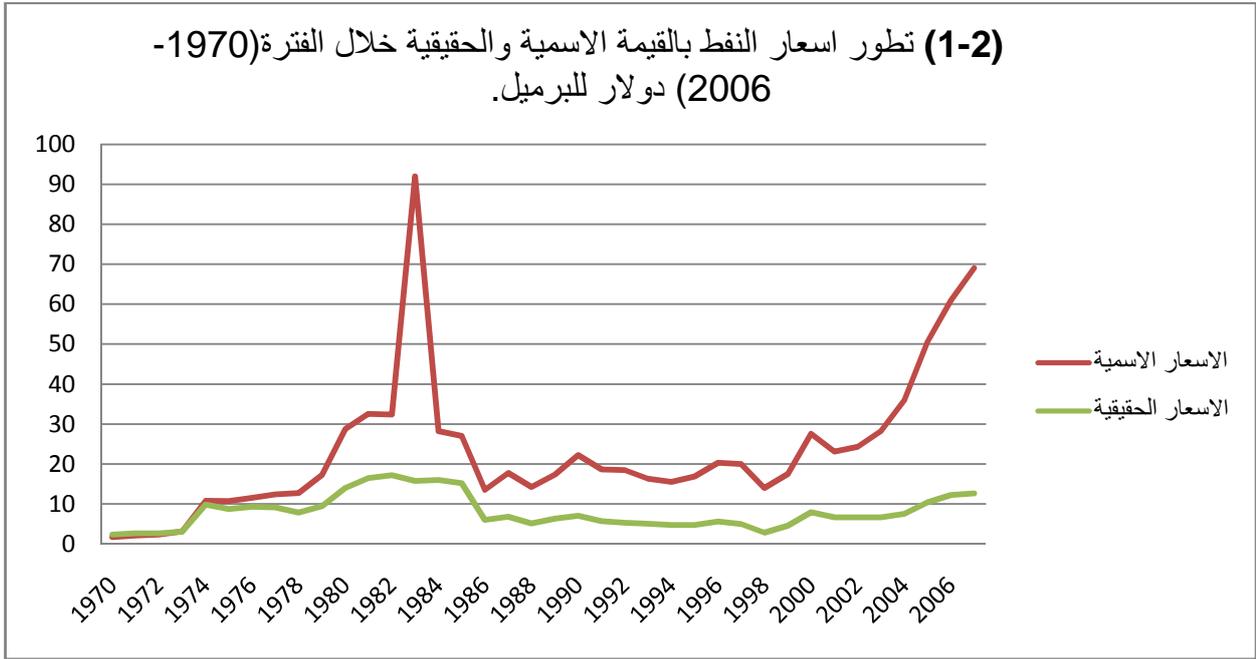
²: نفس المرجع السابق، ص58.

³: عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص129.

الفوائض النفطية العربية بين دواعي التوطين واليات الجذب

ولخفض قيمة الدولار آثار وخيمة على الدول النفطية، حيث يؤدي إلى "خفض القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الأخرى خاصة الأورو، كما يساهم أيضا في انخفاض العملات المثبتة بالدولار وتلك التي لها روابط به، مما أدى إلى تفاقم مشاكل التضخم في هذه الدول فضلا عن انخفاض القوة الشرائية لعوائد الاستثمار المقومة بالدولار"¹، كل هذا أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات.

يلاحظ من خلال الشكل (1-2) الذي يوضح تطورات أسعار النفط بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1970-2006) وجود علاقة عكسية بينهما حيث كلما ارتفعت القيمة الاسمية قابله ذلك انخفاض في القيمة الحقيقية لسعر النفط وذلك بفعل التضخم.



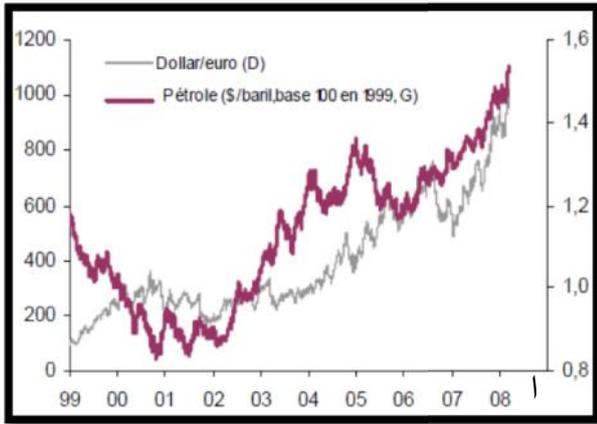
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (4).

¹: سمية موري، مرجع سابق، ص 138.

ثالثا: تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية وهبوط قيمتها الشرائية

نتج عن ارتباط النفط العربي بالدولار الأمريكي آثار سلبية عديدة فهو من جهة قد دفع الأمريكيين إلى حالة من اللامبالاة تجاه الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط كما وأنه قد دفع بالقيمة الحقيقية للعوائد والأرصدة النفطية نحو الهبوط الحاد على آثار التخفيضات والتدهور المستمرين في أسعار صرفه والتي كانت تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى:

خفض مديونيتها الخارجية، والأهم من هذا ربط الأرصدة العربية بالدولار، فسياسة التخفيض التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية نحو سعر صرف الدولار جعلت الدول العربية تتعامل أكثر بالدولار. وقلص من حرية حركة تنقلات العملات الأوروبية الأخرى على الرغم من المحاولات المستمرة للتخلص من المصيدة الدولارية التي تمثلت في طرح "أفكار مثل الدينار العربي الموحد، أو سلة العملات التي تحسب على أساسها أسعار النفط"¹ إلى أن الأقطار العربية ظلت تحتفظ بنسبة مرتفعة من أرصدها بالدولار وصلت إلى 80% من الحجم الكلي لأرصدها في الخارج. شكل رقم (2-2): علاقة سعر النفط وسعر صرف الدولار



ومن خلال الشكل رقم (2-2) المقابل يتضح لنا أن هناك "علاقة متزامنة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار والعكس صحيح."²

مصدر: موري سمية، مرجع سابق، ص 176.

¹: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 91.

²: سمية موري، مرجع سابق، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: حماية الفوائض النفطية من المخاطر السياسية

نعلم أن المخاطر تزداد كلما "زادت المسافة بين صاحب رأس المال وبين إدارة ماله، فوجود الودائع العربية في بنوك أجنبية"¹، جعلها "أسيرة وخاضعة للقوانين والتشريعات المحلية للدول المستثمرة فيها التي تستنزفها من خلال الضرائب و الرقابة، فضلا عن المخاطر السياسية التي يمكن أن تجردها وتصادرها"². وتعرف المخاطر السياسية بأنها "تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات العامة في الدولة المضيفة للاستثمار سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ويكون من شأنها حرمان المستثمر من حقوقه وسلطاته الجوهرية على الاستثمار ومنافعه. ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر السياسية إلى تعارض الأهداف بين هذه الاستثمارات، وبين أهداف الإدارة العليا وتطلعات وسياسات الدولة المضيفة"³. ويمكن تلخيص هذه المخاطر في احتمالات المصادرة والتجميد.

أولاً: مخاطر المصادرة ونزع الملكية:

يذهب البعض إلى تعريف مخاطر نزع الملكية بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال مملوكة لأشخاص معنويين أو طبيعيين، تحقيقاً لدواعي سياسية أو تنمية أو لدواعي الصالح العام. وتدخل السلطات العامة في الدولة لنزع الملكية الخاصة أو تقييدها، ليس إجراء حديثاً، فقد عرفت كل الأنظمة القانونية القديمة والحديثة، ولكن يفترض أن يقابل هذا الإجراء تعويضاً عادلاً، لكن ما يحدث لرؤوس الأموال العربية المهاجرة هو نزع اعتباطي للملكية بدون أي تعويض عادل.⁴

ثانياً: مخاطر تجميد الأموال:

تعرف مخاطر تجميد الأموال بأنها "المخاطر الناجمة عن منع التصرف بالأموال المستثمرة في الخارج، لفترة قد تطول أو تقصر تبعاً لهدف الجهة التي اتخذت قرار التجميد، أو بمعنى آخر خطر التجميد هو إلغاء مؤقت للملكية وربما ينتهي بالمصادرة."⁵

وبالبداهة من أزمة السويس عام 1956 وقيام فرنسا وانجلترا بتجميد الودائع المصرية. وفي عام 1979 ومع قيام الثورة الإيرانية وبسبب "توتر العلاقات بين النظام الخميني والولايات المتحدة الأمريكية التي تصاعدت إلى الذروة في احتجاج بعض الرعايا والدبلوماسيين الأمريكيين وكان أول رد فعل أمريكي بريطاني هو تجميد

¹: عبد العليم رضوان طه، مرجع سابق، ص 96.

²: عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص 123.

³: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، مرجع سابق، ص 59.

⁴: نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵: نفس المرجع، ص 60.

الأرصدة الإيرانية المودعة في بنوك هاتين الدولتين¹. وفي عام 1990 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الأموال العراقية والليبية. وفي عام 2001 وبعد احداث 11 أيلول تم تجميد ومصادرة قسم من الأموال العربية تحت ذريعة الاشتباه بأصحابها و مسانبتها للإرهاب، فقد قدرت الخسائر بنحو 70 مليار دولار، ووفقا لتقديرات رجل الأعمال السعودي عمر عبد الله فقد خسر المستثمرون السعوديون 70% من قيمة استثماراتهم تقريبا².

المطلب الثالث: تجنب الآثار السلبية لتوظيف الفوائض النفطية في خارج المنطقة العربية

يترتب على انتقال رؤوس الأموال العربية إلى الخارج جملة من الآثار السلبية سواء على المستوى الاقتصادي ككل أو على المستوى الاجتماعي .

أولاً: على المستوى الاقتصادي

أ- **ضعف معدلات النمو الاقتصادي**: يعد رأس المال قوة وقوته لا تستمد من ذاته بل مما يمكن أن يقوم به فهو عنصر أساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فخروجه من المنطقة العربية له آثار سلبية على اقتصادياتها ويعود ذلك إلى الأسباب التالية³:

- عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار واتساع نطاق الفجوة التمويلية، حيث أن جزء كبير من المدخرات يتم إيداعها في الخارج.
- حرمان الدول العربية من العوائد الايجابية للأموال المهاجرة فيما لو تم استثمارها في الداخل.

ب- **عدم استقرار العملة المحلية**: تؤثر هجرة رؤوس الأموال على "استنزاف وزيادة عرض العملة المحلية فإنها تؤثر أيضا على قيمة العملة المحلية

ت- ، من خلال تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية وبالتالي زيادة عرضها مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها ، فانخفاض احتياطي الدولة وانخفاض قيمة العملة يترتب عليها صعوبة وضعف الدولة في التحكم وحماية عملتها من التقلبات غير المرغوب فيها.⁴

ث- **تعطيل استثمار الموارد الاقتصادية**: يتطلب استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في أي بلد رؤوس أموال ضخمة من أجل تحويلها إلى موارد سلعية ، فهجرة هذه الأموال تؤثر سلبا وتؤدي إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدل الاستثمار وكفاءته.

¹: عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 93.

²: عبدالجبار الشمري، مرجع سابق، ص 123.

³: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، مرجع سابق، ص 61.

⁴: خلاف علام، مرجع سابق، ص 27.

ج- استنزاف الاحتياطات النقدية للدولة: تقاس مكانة الدولة الاقتصادية بحجم احتياطياتها النقدية فاستنزاف هذه الاحتياطات أثرا سلبا عليها من خلال زيادة عرض العملة لأصحاب رؤوس الأموال المهاجرة طلبا للعملات الأجنبية المتوفرة.

ح- إضعاف جهود التكامل الاقتصادي العربي، وتنامي ظاهرة التبعية الاقتصادية للدول الغربية: انتقال رؤوس الأموال العربية نحو الدول الغربية اثر سلبا على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان من المفترض انتفاع دول العجز بهذه الأموال. أما فيما يخص ظاهرة التبعية الاقتصادية لدول الغرب فهي نتيجة هجرة هذه الأموال نحو هذه الأقطاب التي كانت من نتائجها "ضياح للمدخرات الوطنية وتعميق للفجوات التمويلية، الأمر الذي ترتب عليه طرق أهم أبواب التبعية الاقتصادية وهو باب المديونية الخارجية للدول العربية"¹. ويوضح الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2001-2011) حيث قدرة هذه النسبة في سنة 2001 ب128,690 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2011 بلغت 173,773.

جدول رقم (2-1): تطور حجم الدين العام الخارجي للدول العربية خلال المدة (2001-2011) مليار دولار أمريكي.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العام الخارجي	6,128	128,6	138,4	147,9	151,3	149,8	154,7	158,5	163,4	173,0	173,7

المصدر: وسام عبد الحميد كريم معاينة، هجرة رؤوس الاموال العربية: تقرير اقتصادي إسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2014، ص63.

ثانيا: على المستوى الاجتماعي:

نتج عن هجرة رؤوس الأموال جملة من الآثار الاجتماعية السلبية كان من أهمها ما يلي:

أ. ضعف مستوى التشغيل وارتفاع نسب البطالة في الدول العربية: انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على توفير فرص العمل المناسبة بسبب انتقال جزء من الدخل القومي إلى الخارج، والذي نجم عنه نقص التمويل اللازم لتحقيق متطلبات الاستثمار الوطني. ويوضح الجدول الموالي تطور معدل نسبة البطالة في أقطار العربية خلا الفترة (2009-2014)

¹: وسام عبد الحميد كريم المعاينة، مرجع سابق، ص63.

جدول رقم (2-2): معدل البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل %

البلد	السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطر		1,64	0,50	0,50	0,50	غير متوفرة	غير متوفرة
الكويت		4,00	2,04	2,07	2,07	2,07	2,07
البحرين		9,10	3,80	4,00	4,00	3,76	3,75
المغرب		10,21	9,10	9,00	8,90	8,89	8,97
الجزائر		10,46	10,03	9,80	9,50	10,04	9,83
السعودية		10,46	10,00	10,00	10,00	غير متوفرة	غير متوفرة
مصر		9,52	8,99	10,41	11,51	13,00	12,82
سورية		8,10	8,40	12,00	12,00	غير متوفرة	غير متوفرة
السودان		14,89	13,73	13,41	12,23	19,00	20,00
الأردن		12,94	12,50	12,50	12,50	12,20	12,20
تونس		13,30	13,00	14,70	14,40	16,70	16,00

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 80.

اتحاد المصارف العربية إدارة الدراسات والبحوث، البطالة في الدول الوظائف العربية، www.nabolin.org/ar/risearch/economic

ب. خلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي: انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج يؤدي إلى تشويه هيكل توزيع

الدخول في المجتمعات العربية فينجم عن ذلك جملة من الآثار السلبية والتي تتمثل في:¹

- اهتزاز الثقة لدى أفراد المجتمع، وتراجع دافع الحرص على العمل لديه.
- عدم توافر الاستقرار الاجتماعي اللازم لقيام العملية التنموية.
- تغيير أنماط إنتاج والاستهلاك في الدول العربية.
- بروز روح الحسد والجشع والطمع والسعي لتحقيق المصالح الذاتية الفردية الضيقة على حساب مصلحة المجتمع، وضعف تحقيق الأمن المجتمعي
- انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية.
- تزايد حدة مشكلة الفقر، وتدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى لأفراد المجتمع.

¹: نفس المرجع السابق، ص 63.

المبحث الثاني: توطين الفوائض النفطية العربية في إطار العمل العربي المشترك

تزامن ظهور العولمة مع تطور " فكرة جيوسياسية جديدة تدور حول بناء الأطر الإقليمية المندمجة الكفيلة للرد على المتطلبات المتزايدة لسوق واسعة في أي عملية تنمية حصلة ، فمع ارتفاع تكلفة التكنولوجيا ومستوى تراكم رؤوس الأموال ، واشتداد المنافسة التجارية بين الاقتصاديات العالمية يجعل من المستحيل على أي قطر على حدا مهما كانت قوته الاقتصادية مواجهة شروط الاندماج في الاقتصاد والتعامل مع العولمة من منطلق الانغلاق على قاعدته ومصادره المحلية"¹. فهذا الواقع أعاد وعي الدول العربية بضرورة العمل العربي المشترك من اجل مواجهة التحديات التي فرضها واقع اليوم ، والحديث هنا عن ضرورة توطين فوائضنا النفطية بما يخدم المصلحة العامة . ولتفصيل أكثر في موضوع توطين الفوائض النفطية في إطار العمل العربي المشترك. تم تقسيم المبحث إلى مطلبين؛ المطلب الأول: دعم إنشاء المشروعات العربية المشتركة، المطلب الثاني: إبرام الاتفاقيات العامة والخاصة لاستثمار رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية.

المطلب الأول: دعم إنشاء المشروعات العربية المشتركة

في إطار جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط قامت الدول العربية بإنشاء مجموعة من المشاريع المشتركة بغية التعاون الاقتصادي.

أولاً: مفهوم المشروعات العربية المشتركة:

المشروع العربي المشترك وحسب دليل المشروعات العربية المشتركة " هو المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة، ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلى انه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر."² أو هو "تلك المشروعات التي تشترك في إقامتها أطراف عربية في بلدين عربيين أو أكثر. سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خدمي أو غيره، أو التي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو مالي أو خدمي من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار."³ وتتسم المشروعات العربية المشتركة بمرونة في الاتفاق عليها وقل عرضة للمشاكل السياسية بسبب طبيعة نشاطها الاقتصادي الجزئي.

¹: محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، دون ط، القاهرة، 2006، ص7

²: سماح احمد فضل، مرجع سابق، ص157.

³: سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، ط2، 2004، القاهرة، ص276.

ثانيا: المشروعات العربية المشتركة المنجزة

1) المشروعات العربية المشتركة ضمن إطار جامعة الدول العربية:

جامعة الدول العربية وفي إطار مجلسها الذي تتمثل مهمته في مراعاة وتنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية وتحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.¹

• **شركة البوتاس العربية للمساهمة المحدودة:** تأسست هذه الشركة من قبل كل من الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر وعمان. يتركز نشاطها في استغلال أملاح البحر الميت وأهمها البوتاس. تمثل هذه الشركة أول محاولة لإنشاء مشروع اقتصادي مشترك بالاتفاق بين الدول العربية، وقد أنشئت بموجب قرار المجلس الاقتصادي العربي رقم 69 بتاريخ 25 جانفي 1960 متخذة شكل شركة المساهمة الأردنية المساهمة الأردنية المحدودة لتباشر نشاطها الفعلي عام 1982 وذلك بإنشاء مصنع للبوتاس في الجهة الشرقية من البحر الميت.²

• **الشركة العربية للملاحة البحرية:** بموجب قرار المجلس الاقتصادي رقم 231 بتاريخ 17 فيفري 1963 تم إنشاء شركة المساهمة العربية للملاحة البحرية من قبل الأردن، سوريا، العراق، مصر، ليبيا، الكويت والسودان. وقد باشرت نشاطها نهاية عام 1972. ويتلخص مجال نشاطها في ما يلي:³

- القيام بعمليات الملاحة والنقل للأشخاص، البضائع والبتترول، برا وبحرا وكافة العمليات المتعلقة به.
- شراء، استغلال، بيع، إيجار، واستئجار السفن ومهمات النقل.

• **الشركة العربية لمصايد الأسماك:** بموجب القرارين الصادرين عن المجلس الاقتصادي تحت رقم 418 و718 بتاريخ 25 جانفي 1978 و22 فيفري 1978 على التوالي تم إنشاء شركة المساهمة العربية لمصايد الأسماك من قبل الدول التالية: السعودية، مصر، الأردن، قطر، ليبيا، العراق. ويتركز نشاطها في تسويق المنتجات البحرية، صيد السمك، إقامة الصناعات المتعددة على الأسماك والإحياء البحرية الأخرى.

¹: سامي حكيم، ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الانجلو المصرية، الإسكندرية، 1966، ص40.

²: مهدي جزيرة، توطين الاستثمارات العربية في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص44.

³: نفس المرجع، ص45.

• **الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي:** تم إنشاء هذه الهيئة لتكون هيئة مالية عربية مشتركة من قبل كل من الجزائر، العراق، السودان، السعودية، سوريا، ليبيا، الكويت ومصر بتاريخ 1 نوفمبر 1976. وتتلخص أهدافها في ما يلي:¹

- الاستثمار في كافة صور الإنتاج الزراعي والأعمال المرتبطة به.
- التمويل أو المساهمة في تمويل المشروعات الزراعية وتنفيذها مباشرة أو بواسطة شركات تنشئها الهيئة أو تساهم فيها.
- إجراءات خاصة بالمشروعات. ومن بين أهم إنجازاتها دراسات قامت بها من أجل استغلال الأراضي الزراعية في السودان.

• **الشركة العربية للاستثمار:** بتاريخ 16 جوان 1972 تم إنشاء هذه شركة المساهمة من قبل السعودية، الكويت، السودان، قطر، الإمارات، مصر والبحرين. وقد باشرت نشاطها بتاريخ 16 جوان 1976 لتحقيق الأغراض التالية:²

- تأسيس أو المساهمة في تأسيس أو التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات في مجالات الصناعة، الزراعة، الثروة الحيوانية، النقل بأنواعه، التأمين، إعادة التأمين والسياحة.
- الأعمال المالية والتجارية التي تكفل أغراض الشركة.
- الأعمال الخاصة موارد الثروة الطبيعية.
- تشييد وشراء العقارات واستثمارها.
- تقديم المشورة الفنية والاقتصادية عن الأسواق الداخلية والخارجية.

• **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:** بموجب قرار المجلس الاقتصادي رقم 345 وبتاريخ 16 مايو 1968 تم تأسيس هذا الصندوق وقد باشر نشاطه عام 1971. "يهدف الصندوق كما تنص المادة 2 و11 من إنشائه أن يكون منظمة تسهم في تمويل المشاريع الإنمائية وان يقدم قروضا طويلة الأجل بشروط ميسرة إلى الجهة التي تقوم بالمشروع الإنمائي الذي يمنح له القرض، سواء كانت هذه الجهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة خاصة. مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشروعات العربية المشتركة كما يهدف الصندوق إلى تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر وغير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي، وكذلك يهدف الصندوق إلى توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية."³

¹: نفس المرجع، نفس الصفحة.

²: نفس المرجع، ص46.

³: سليمان المنذري، مرجع سابق، ص23.

- إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تبلورت فكرة إنشائها بعد فشل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1997 على اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1995 من اجل الحد من تفاقم الآثار السلبية للعولمة وبداية من عام 1998 قامت الدول العربية بتحرير جميع السلع المتداولة بينها بصورة تدريجية من خلال تخفيض "الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10 في المائة وصولاً إلى التحرير الكامل لجميع السلع العربية في بداية عام 2005 باستثناء السودان واليمن باعتبارهما دولتين عربيتين أقل نمواً، حيث بدأت بتخفيض تدريجي نسبته 16 في المائة من تعريفاتها الجمركية اعتباراً من 1 جانفي 2005 وصولاً إلى الإعفاء الكامل مع نهاية العام 2005.¹ وتكمن أهمية هذه المنطقة فيما يلي:²
- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.
- التنسيق ما بين المصاريف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- توحيد الأسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع، وخفض التكاليف وإيجاد فرص عمل جديدة وتوزيع امثل للموارد وتكامل أفضل للصناعات والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة.
- تسهيل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة، وتوحيد التوجه العربي للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الدولية، مما يساهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية العربية التي ستؤدي إلى تحقيق الآمال المتعلقة بالسوق العربية المشتركة وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

2) المشروعات العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

- الشركة العربية للتعدين: بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 661 تم إنشاء هذه الشركة 10 جوان 1974، وقد باشرت عملها 1 جوان 1976. وتأسست من قبل الدول التالية: الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، الكويت، مصر، ليبيا، واليمن. واتخذت هذه الشركة شركة مساهمة القابضة العربية. "تتمثل أغراض هذه الشركة في الإشراف على جميع الأعمال الفنية، الصناعية والتجارية المتصلة بالنشاط التعديني وبالأخص الكشف، الاستخراج، التركيز، التجهيز، النقل، التسويق والتصنيع. أما انجازاتها فتتمثل في استكمال إجراءات المشاركة في مجموعة من المشروعات منها: مشروع البوتاس في الأردن، مشروع الأسمدة الكيماوية في الأردن، مشروع مصهر الرصاص المركزي بالمغرب، مشروع استغلال الخامات والمواد المشعة بالصومال"³... وغيرها من المنجزات.

¹: سماح احمد فضل، مرجع سابق، ص 125.

² نفس المرجع، ص 126.

³: مهدي جزيرة، مرجع سابق، ص 50.

• **الشركات العربية للاستثمارات الصناعية:** " أنشئت هذه الشركة بموجب قراري مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 702 و 746 بتاريخ 6 جوان 1975 و 7 جوان 1976 على التوالي وباشرت عملها في 22 نوفمبر 1978 بعد انعقاد الجمعية التأسيسية للشركة والإعلان عن قيامها . ويتخذ الشكل القانوني لها شكل شركة مساهمة قابضة عربية، أما الجهات المؤسسة لها فهي؛ العراق، السعودية، الكويت، سوريا، الأردن. ويتلخص مجال نشاط الشركة العربية للاستثمارات الصناعية في تأسيس، تمويل، امتلاك مشاريع وشركات صناعية تتخصص في صناعات الهندسة المعدنية الكهربائية والالكترونية.

• **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1974 بعد أن صادقت عليها خمس دول عربية اكتتبت 60% من رأسمال المؤسسة. وتهدف المؤسسة إلى تحقيق غرضين أساسيين نصت عليهما المادة 2:

الغرض الأول: توفير الضمان للمستثمر العربي عن طريق تعويضه تعويضا مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

الغرض الثاني: تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك عن طريق ممارسة أوجه النشاطات المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تلك المتعلقة بتنمية البحوث التي لها صلة بتحديد فرص الاستثمار والبحث عنها، وتطوير أوضاعها، مما يساعد الاستثمارات العربية على الانتشار في البلاد العربية، وصولاً لتشجيع مصالح التجارة الدولية البينية في محيط الوطن العربي.¹

• **السوق العربية المشتركة:** منذ عام 1964 ظهرت السوق العربية المشتركة وحددت الأهداف التالية: " حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية النقل والترانزيت"² وغيرها" عبارة عن تنظيم يقوم بين مجموعة من الدول على أساس مبادئ إطلاق حرية المبادلات التجارية ، وانتقال رؤوس الأموال والأفراد تدريجياً فيما بينها بحيث تخضع هذه المبادئ لقواعد تنظيمية متعددة ،لما يؤدي إليه تقرير هذه الحريات من خلق أوضاع و مؤثرات جديدة في اقتصاديات هذه الدول بالإضافة إلى التزام الدول الأعضاء بانتهاج مجموعة من السياسات المشتركة في مجالات التجارة والزراعة و الصناعة"³ وقد واجهت هذه الأخيرة مجموعة من العقبات تمثلت في عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء ،تدخل الاعتبارات السياسية ،قيام تكتلات اقتصادية وانتهاج سياسات تجارية تفضيلية مقابلة،صعوبة تخصيص المبادلات مع العالم الخارجي ،اختلاف النظم الاقتصادية.

¹: عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص137.

²: صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص108.

³: نفس المرجع، ص110.

3) المشروعات العربية المشتركة ضمن إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: اوابك

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في كانون الثاني 1968، وكان هدف المنظمة بحسب بنود اتفاقياتها " هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، وتقرير أفضل الوسائل للمحا فضا على مصالح أعضائها في هذه الصناعة، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق الاستهلاك بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لتنمية صناعة البترول في الأقطار الأعضاء"¹.

وعلى العموم التعاون والتنسيق العربي في إطار هذه المنظمة قد كان ضحية للسياسات العربية البينية وقد انبثق عنها شركات متواضعة الإمكانيات بالمقارنة مع الإمكانيات المالية الهائلة لصناعة النفط وتتمثل في:

• **الشركة العربية البحرية لنقل البترول** تأسست سنة 1973 مقرها الكويت: "تقوم الشركة بجميع عمليات القطاع النقل البحري للموارد الهيدروكربونية، واستطاعت هذه الشركة كسر احتكار الأجنبي لهذا القطاع في بداية السبعينات، ولقد حققت الشركة نتائج تشغيلية ومالية جيدة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك نظرا لإتباعها سياسات تشغيلية مرنة تتمثل في تنوع وحدات الأسطول من حيث الأحجام والأنواع، علاوة على تحديث وتطوير أسطولها وإحلال ناقلات جديدة مكان القديمة"². وقد حققت الشركة 12,4 مليون دولار كأرباح صافية عام 2003 وفي عام 2004 حوالي 16,5 مليون دولار.

• **الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن(اسري)** تأسست سنة 1974 ومقرها البحرين: تساهم بالشركة سبعة أقطار تبلغ مساهمة كل من دولة الإمارات، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت بحصة 18,863 لكل منها، والعراق بحصة 4,718، والجمهورية العربية الليبية بحصة 1,102. وبلغ رأس المال المكتتب والمدفوع 170 مليون دولار أمريكي. والهدف من إنشاء الشركة هو القيام بعمليات البناء والإصلاح والصيانة لجميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى ذات العلاقة بنقل المواد الهيدروكربونية. "تملك الشركة حوضا جافا ضخما في مملكة البحرين يستوعب سفنا تصل حمولتها إلى 500 ألف طن، وحوضين عائمين يستوعبان سفنا تصل حمولتها إلى 120 ألف طن و 80 ألف طن على التوالي وقد استطاعت الشركة في عام 2004 من تحقيق نتائج قياسية هي الأعلى منذ تأسيسها عام 1974، إذ بلغت الإيرادات التشغيلية الصافية حوالي 93 مليون دولار بزيادة 6% عن العام السابق. ومما يعزز التعاون في هذا المجال حصول الشركة على دعم قوي من الشركات العربية مثل شركة ناقلات النفط الكويتية، وشركة الإنشاءات البترولية الوطنية وشركة نقل المواشي الكويتية. هذا وقد بلغت مبيعات إصلاح السفن من السوق العربية عام 2004 حوالي 38 مليون دولار بزيادة 8,5% عن مبيعات 2003"³.

¹: رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص 397.

²: سماح احمد فضل، مرجع سابق، ص ص 224-225.

³: نفس المرجع، ص 226.

• الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) : تأسست سنة 1974 ومقرها السعودية "برأس مال قدره 550 مليون دولار تساهم فيه عشرة أقطار عربية، دولة الإمارات العربية المتحدة 17%، دولة الكويت 17%، الجماهيرية العربية الليبية 15%، جمهورية العراق 10%، دولة قطر 10%، 3% لكل من مملكة البحرين والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر. 5% الجمهورية الجزائرية، وغرض الشركة الرئيسي هو الإسهام في توفير رؤوس الأموال، وتمويل الصناعات البترولية، التي تشمل جميع أوجه النشاطات ذات علاقة بالتممية، معالجة، نقل منتجات البترول والغاز وصناعاتها المتفرعة وتساهم الشركة في رؤوس أموال ثلاثة عشر مشروعاً عربياً مقاماً في المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، الجماهيرية الليبية، جمهورية العراق، جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية¹. وفي عام 2004 شاركت هذه الشركة في 18 قرصاً بمبلغ يزيد عن 9 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع العربية، (تمويل شركة في قطر تختص في الغاز الطبيعي المسال ونقل الغاز المسال، شركة تهامة لتوليد الكهرباء والشركة الوطنية لنقل الكيماويات في المملكة العربية السعودية). ومما هو ملاحظ أن نشاط الشركة في مجال تمويل المشروعات العربية المشتركة يعكس مدى تطور حجم التعاون العربي في هذا المجال.

• الشركة العربية للخدمات البترولية: تأسست سنة 1977 ومقرها ليبيا تهدف هذه الشركة إلى إقامة شركات متخصصة في الخدمات البترولية وتشمل المجالات التالية:²

- عمليات حفر الآبار وصيانتها.
- عمليات معالجة وتنشيط الطبقات واختبارها.
- تحليل عينات اللباب الصخرية و المواد الهيدروكربونية.
- دراسة هندسة المكامن وجيولوجيا البترول.
- الإنشاءات البرية والبحرية لمرافق البترول.
- الأعمال الجيوفيزيائية المختلفة.

بلغ رأس المال المكتتب 15 مليون دينار ليبي تم دفعه من قبل الدول التالية: الجماهيرية العربية الليبية 17%، المملكة العربية السعودية 14%، الإمارات العربية المتحدة 14%، دولة الكويت 14%، الجمهورية الجزائرية 10%، الجمهورية العربية السورية 10%، دولة قطر 41%، جمهورية مصر العربية 5%، جمهورية العراق ومملكة البحرين 3% لكل منهما. وقد بلغ صافي أرباح الشركة حوالي 2,9 مليون دينار ليبي عام 2004.

وقد انبثقت عن هذه الشركة ثلاث شركات فرعية هي:

¹: نفس المرجع، ص 228.

²: نفس المرجع، ص 229.

- الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار(ادوك): تأسست عام 1980 بمدينة طرابلس، وتساهم الشركة العربية للخدمات البترولية بنسبة 40% من رأس مالها. تقوم هذه الشركة بجميع " أعمال حفر وصيانة آبار النفط والغاز والماء برا وبحرا والقيام بالإعمال والنشاطات المتعلقة بذلك داخل الأقطار الأعضاء وفي المناطق الأخرى من الوطن العربي على أساس تجاري"¹.

- الشركة العربية لجس الآبار(اولكو): تأسست عام 1983 ببغداد . تعمل على "تنفيذ عمليات جس وتنقيب الآبار برأس مال قدره 7ملايين دينار عراقي موزعة على النحو التالي 17% للجماهيرية العربية الليبية، و14% لكل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت، و10% لكل من الجمهورية الجزائرية والجمهورية العربية السورية ودولة قطر، و5% لجمهورية مصر العربية، و3% لكل من جمهورية العراق ومملكة البحرين"².

- الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي: تأسست في ليبيا عام 1984 برأس مال قدره 12 مليون دينار ليبي.تعمل هذه الشركة بأعمال المسح الجيوفيزيائي باستعمال تقنيات حديثة.

- الشركة العربية لكيماويات المنظفات: تأسست في مدينة بغداد برأس مال قدره 72 مليون دينار عراقي.

ثالثا: المشروعات العربية المشتركة ودورها في توطين الفوائض النفطية العربية

إن إقامة مشروعات عربية مشتركة يتطلب توافر موارد مالية ضخمة ، و بذلك فهي تمثل إطار مناسب لاستيعاب الفوائض النفطية من جهة ، و من جهة أخرى دعم التكامل الاقتصادي، حيث تتميز بجملة من الخصائص الداعمة للوحدة العربية يمكن اختصارها في:

- "قدرة هذه المشروعات العربية المشتركة على تنمية قدرات الإنسان العربي من خلال تنمية وتوفير فرص التعليم والتدريب له، بالإضافة إلى تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي، وضبط هجرتها للخارج واستعادة الموجود منها في الخارج إلى الوطن العربي، أو تعظيم الاستفادة منه في موقعه.

- تساعد المشروعات العربية المشتركة على الحفاظ على الثروات العربية القابلة للنضوب، وعلى عوائدها التي أصبحت معرضة للعديد من المخاطر؛ نظرا لأهمية هذه الثروات، ولعوائدها في تحقيق أهداف الوطن العربي في التحرير والأمن والنهضة العلمية والتكنولوجية"³.

- "التأثير ايجابيا في الهياكل الإنتاجية وإعادة بنائها.

¹: نفس المرجع، ص230.

²: نفس المرجع، نفس الصفحة.

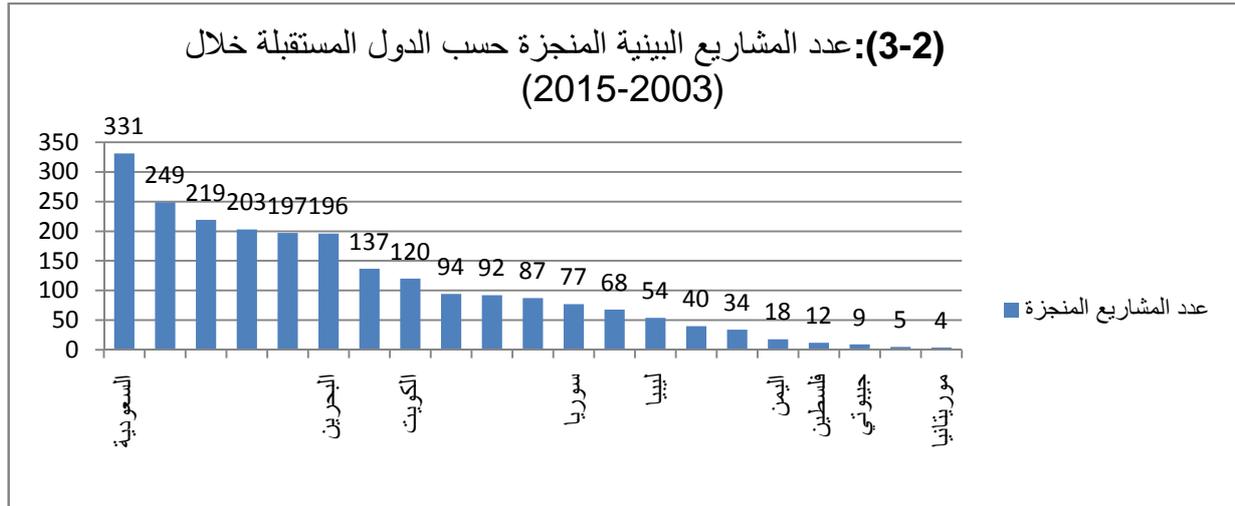
³: ادهم إبراهيم جلال الدين، الأموال العربية المهاجرة عوامل العودة واليات التوظيف، دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الإسكندرية، 2012، ص228.

- إزالة الحدود القائمة بين دول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة، وهذه الخاصية تنفرد بها المشروعات المشتركة، تمكنها من حل المشاكل الحدودية التي تكون في الغالب سببا في التوتر بين الدول النامية في أيامنا هذه، وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل التجزئة.
 - القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها".
- وتزداد فعالية هذه المشروعات المشتركة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي من خلال السمات التي تنفرد بها المشروعات المشتركة والمتمثلة في ما يلي:
- لا تمس ابتداء إلى جزءا من النشاط الاقتصادي، أو فعاليات إنتاجية معينة، لذلك فإنها تكون اقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها¹.
 - أنها أكثر أهمية في حالة البلدان النامية، لان ما تحتاجه أولا ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة والتي تتعلق " بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء بعد قيام التكامل ويحدث عندما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيرات في منشأ المنتج من منتج محلي (موارده أكثر تكلفة) إلى منتج عضو (موارده اقل تكلفة)"². أي تطوير الهياكل الإنتاجية.
 - "تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية وعملية راسخة، طالما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية.
 - أنها على عكس الأساليب التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، لا تتطلب تحرير لكامل التجارة أو عوامل الإنتاج، بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات"³.
 - واعتمادا على ما سبق نستخلص بان المشروعات المشتركة تعد الأداة الأكثر حسما وواقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وقلة الإنتاج، ولذا نجد بأنها تحتل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي.

¹: سماح احمد فضل، مرجع سابق، ص170.

²: عماد الليثي، بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، دون ط، ص31.

³: سماح احمد فضل، مرجع سابق، ص171.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، ص.86.

المطلب الثاني: إبرام الاتفاقيات العامة والخاصة لاستثمار رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية

قامت الدول العربية بإبرام مجموعة من الاتفاقيات العامة والخاصة بهدف توفير الجو الملائم للاستثمار الأموال العربية داخل حدود المنطقة العربية .

أولاً: الاتفاقيات العامة

ومن بين أهم هذه الاتفاقيات؛ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980، اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980: "بدأت الأعمال التمهيدية لوضع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية عام 1977 وانتهى الخبراء العرب من إعدادها ورفعته إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان (نوفمبر 1980) فوافق عليها ، وأصبحت منذ ذلك التاريخ الإطار القانوني الموحد الذي يوفر الضمانات المالية والقضائية والقانونية والتسهيلات والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمار العربي داخل الوطن العربي"¹. وتلزم هذه الاتفاقية "الأطراف بالسماح بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية وتشجيع وتسهيل استثمارها، كما تتعهد بان تحمي المستثمر العربي وتصور له استثماره وعوائده وحقوقه وان توفر بقدر الإمكان استقرار الأحكام القانونية."² واستنادا للمادة الثانية من هذه

¹: سليمان المنذرى، مرجع سابق، ص132.

²: مهدي جزيرة، مرجع سابق، ص7.

الاتفاقية "تشكل أحكام هذه الاتفاقية حدا أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها، وفي حدود هذا الحد تكون الأولوية في التطبيق لأحكام الاتفاقية عند تعارضها مع قوانين وأنظمة الدول الأطراف".¹

ومن أهم ما تطرقت إليه هذه الاتفاقية ما تعلق الأمر به بالتزامات وحقوق المستثمر العربي من ناحية وكذا تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار من ناحية أخرى.

(1) التزامات وحقوق المستثمر العربي:

• **التزامات المستثمر العربي:** حسب هذه الاتفاقية يلتزم المستثمر العربي بجملة من الالتزامات أهمها²:

- ✓ التنسيق قدر الإمكان مع الدول التي يقع فيها الاستثمار ومع مؤسساتها وأجهزتها المختلفة
- ✓ احترام قوانين الدولة التي يقع فيها الاستثمار ونظمها بما لا يتعارض وأحكام هذه الاتفاقية.
- ✓ إنشاء مشاريع الاستثمار العربي وإدارتها وتطويرها بخطط وبرامج التنمية التي تضعها الدولة لتطوير الاقتصاد الوطني بكل ما يؤدي إلى تدعيم بنائها وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.
- ✓ الامتناع عن كل ما من شأنه الإخلال بالنظام العام، والآداب العامة والحصول على المكاسب غير المشروعة.

بالإضافة إلى خضوع كل المستثمرين العرب لكل الالتزامات التي يخضع لها مواطنو الدولة التي يقع فيها الاستثمار، وفي حالة الإخلال بهذه الالتزامات يتحمل المستثمر العربي الذي اخل بها مسؤولية ذلك وفقا للقانون النافذ في الدولة التي يقع فيها الاستثمار أو التي وقع فيها الإخلال بالالتزام.

(2) حقوق المستثمر العربي: حسب هذه الاتفاقية يتمتع المستثمر العربي بجملة من الحقوق أهمها:

حرية القيام بالاستثمار في إقليم أي دولة، المساواة في المعاملة، حرية تحويل رأس المال العربي، حرية تصرف المستثمر العربي في استثماره، الحق في التعويض، حق الدخول، الإقامة، الانتقال والمغادرة، حق ضمان الاستثمار.

(3) تسوية المنازعات: حسب هذه الاتفاقية تتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيقها وفق ثلاث طرق هي: "التوفيق، أو التحكيم، أو اللجوء إلى محكمة الاستثمارات العربية.

اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي: وفحوى هذه الاتفاقية يصب في العمل على تشجيع وضمان الاستثمارات في سبيل تعزيز التبادل التجاري وتدعيم التنمية. كما ترمي إلى "منح رؤوس الأموال التابعة لكل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي في البلد الآخر، معاملة أكثر أفضلية، تم التوقيع على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في الجزائر بتاريخ أول محرم عام 1411 الموافق

¹: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ص3

²:مهدي جزيرة، مرجع سابق، ص9.

ل23 يوليو سنة 1990 من قبل الدول الآتي ذكرها: ليبيا، المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس.¹ وقد نصت هذه الاتفاقية على مجموعة من الضمانات تمثلت في: ضمان حقوق المستثمرين، الضمانات المالية، الضمانات القانونية، الضمانات القضائية وتسوية النزاعات.

ثانيا: الاتفاقيات الخاصة:

أ- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية: تم إبرام هذه الاتفاقية في 6 ديسمبر سنة 2000 في القاهرة من طرف الدول التالية: السودان، الأردن، سوريا، الصومال، العراق، فلسطين، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن" من أجل تطوير وتحديث اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول الأخرى الموقعة بتاريخ 10 جوان 1976. وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، فهي تهدف إلى حل النزاعات التي تنشأ عن الاستثمارات بين الدول العربية الأطراف بما يضمن إيجاد مناخ ملائم يسهم في تشجيع قيام الاستثمارات العربية البينية بصورة متزايدة². ويتم تسوية المنازعات حسب هذه الاتفاقية عن طريق التوفيق والتحكيم.

• اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي: تم التوقيع على هذه الاتفاقية يوم 3 ديسمبر 1977 بالقاهرة، من طرف الدول التالية: الأردن، الإمارات، الصومال، العراق، فلسطين، ليبيا، مصر، موريتانيا واليمن. تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، من خلال تجنب الازدواج الضريبي. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية يمكن لأي دولة عربية اتخاذها كأساس لتفاوض عند إبرام اتفاقيات ضريبية ثنائية مع غيرها من الدول على اعتبارها أول نموذج عربي دولي لتجنب الازدواج الضريبي يقف إلى جانب هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي.

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية: عن اتفاقيات مبرمة بين طرفين، تم اعتمادها من طرف الدول العربية في عقد السبعينات وذلك راجع إلى جملة من الأسباب أهمها: "امتلاكها المرونة ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقية الجماعية التي يصعب فيها مراعاة احد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى. و بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية، وتولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصادياتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعا مميزا".³

ومن خلال الجدول (2-3) يلاحظ بالنسبة للدول العربية الثبات النسبي لكل من حصة الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار (27%) وكذلك بالنسبة لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي (17%) مما يعني أن

¹: نفس المرجع، ص15.

²: نفس المرجع، ص19.

³: عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص41.

هناك جهود حديثة مطلوبة من الدول العربية لرفع النسبتين تشجيعاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹. وتجدر الإشارة ووفقاً "لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية انكتاد، أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي بنهاية مايو 2011 نحو 1265 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي منها 304 اتفاقية فيما بين الدول العربية و 961 اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.²

¹: نفس المرجع، ص8.

²: مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص162.

جدول رقم (2-3) تطور وضع الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية ومنع الازدواج الضريبي

اتفاقيات منع الازدواج الضريبي			الاتفاقيات الثنائية للاستثمار			ويوضح الدولة
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
2875	2805	2730	2754	2676	2608	العالم
498	486	442	749	724	648	الدول العربية
% 17	% 17	% 16	% 27	% 27	% 25	
49	45	34	58	58	55	المغرب
48	47	38	101	101	94	مصر
45	45	39	54	54	47	تونس
44	44	34	34	33	30	الإمارات
34	34	38	51	50	49	الكويت
33	33	32	49	48	49	لبنان
31	29	26	33	31	7	سلطنة عمان
31	31	28	37	35	32	سوريا
30	30	29	39	39	36	الجزائر
29	29	27	42	40	39	قطر
22	22	22	25	25	25	فلسطين
21	21	18	51	44	39	الأردن
20	20	19	44	44	41	اليمن
18	13	11	26	24	22	البحرين
16	16	20	17	16	16	السعودية
13	13	11	26	26	21	السودان
8	8	3	32	26	20	ليبيا
3	3	1	18	18	16	موريتانيا
3	3	3	3	3	2	العراق
م.غ	م.غ	م.غ	7	7	6	جيبوتي
م.غ	م.غ	م.غ	2	2	2	الصومال

المصدر: احمد منير النجار، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة خنشلة الجزائر، 9-10/4/2013، ص8.

المبحث الثالث: آليات جذب وتوطين الفوائض النفطية العربية

تتربع المنطقة العربية على مساحة تقدر بـ14 مليون كيلومتر مربع، ما بين درجتي عرض 2° جنوبا على الحدود بين الصومال وكينيا و37,5° في أقصى نقطة شمالية على الحدود بين العراق وتركيا وبالنسبة لخطوط الطول نجد انه يمتد على 77° خط طوليا ما بين 60° في الشرق عند رأس الحد وذلك جنوب شرق مسقط بعمان وخط طول 17° غربا عند حدود موريتانيا مع السنغال.¹ ورغم ذلك إلى أنها تواجه التحديات "تتمحور حول إخفاق عملية التنمية القطرية وما يتفرع عنها من تحديات داخلية تتمثل في الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، مشكلة المياه، نقل التكنولوجيا وبناء رأس المال البشري ومسألة التلوث وقضايا البيئة"²، هذا الواقع فرض على المنطقة العربية العمل من اجل جذب وتوطين فوائضها النفطية. من خلال العمل على تحسين مناخها الاستثماري والذي نتناوله في المطلب الأول، المطلب الثاني يتناول العمل من اجل ربط الأسواق المالية العربية، والمطلب الثالث العمل من اجل تشجيع الاستثمارات العربية البينية.

المطلب الأول: العمل على تحسين مناخ الاستثمار العربي

أولاً: مفهوم مناخ الاستثمار:

1- تعريف مناخ الاستثمار:

مناخ الاستثمار وحسب التعريف الذي اقره البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 2005 هو عبارة عن "مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منظمة وأمنة إيجاد فرص عمل وخفض تكاليف مزاوله الأعمال."³ واستنادا على تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة أو مترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض"⁴ أو هو "مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار"⁵.

¹: محمد صبري محسوب، العالم العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص17.

²: نفس المرجع، نفس ص.

³: علي لطفي، مرجع سابق، ص76.

⁴: نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵: احمد سمير أبو الفتوح، دور المشروعات والقوانين في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص189.

2- مؤشرات مناخ الاستثمار:

من بين مؤشرات المناخ الاستثماري نذكر مما يلي:

❖ **مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال:** يولي هذا المؤشر الأهمية البالغة للمناخ السياسي والاقتصادي، ووفقا لهذا المؤشر تصنف الدول إلى؛ "دول ذات مناخ مناسب، دول ذات مخاطرة متوسطة، دول ذات مناخ أعمال غير مناسب، دول ذات مخاطرة بالنسبة للشركات الأجنبية".¹

❖ **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يقيس هذا المؤشر "درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الاقتصادية"².

❖ **مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة إلى الفساد:** يعكس هذا المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بهدف تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

❖ **مؤشر بيئة أداء الأعمال:** "هو مؤشر لرصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقات التي تعترضها داخل القطر المضيف للاستثمار".³

❖ **مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات النامية**⁴: مؤشر يقيس مدى قدرة الدولة الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

❖ **مؤشر المركب للمخاطرة الدولية:** مؤشر يقيس حجم المخاطرة المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع بلد ما وقدرته على تسديد التزاماته المالية.

❖ **مؤشر التنافسية العالمية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على النمو والمنافسة الاقتصادية مع الدول الأخرى في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وينقسم بدوره إلى المؤشر الجاري ومؤشر يعكس أداء الدولة مستقبلا (مؤشر النمو).

❖ **مؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:** هو مؤشر مؤسسة العربي لضمان الاستثمار ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية: (مؤشر السياسة المالية+مؤشر سياسة التوازن الخارجي+ مؤشر سياسة النقدية) / 3.

¹: نفس المرجع، ص190.

²: محند عميروش شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2012، ص104.

³: احمد سمير الفتوح، مرجع سابق، ص193.

⁴: نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: تحسين الإطار العام لمناخ الاستثمار العربي:

الإطار العام لمناخ الاستثمار العربي يحتوي مجموعة من الإطارات الجزئية التي بتحسنها نضمن المناخ الاستثماري الجيد. وتتمثل في:

1. **الإطار الاقتصادي:** تركيبة الإطار الاقتصادي تتحدد بالمتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من معدل نمو الناتج، أسعار صرف العملات المحلية، أسعار الفائدة. وبإسقاط هذه المؤشرات على الدول العربية نجد:

❖ **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي:** " خلال العقد الأول من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج الإجمالي من 2,7% عام 2006 إلى 3,24% عام 2011 إلى أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناهضة والنامية تراجع من 10,5% إلى 9% خلال نفس الفترة¹. وقد تركز الناتج في 6 دول نفطية عي السعودية، الجزائر، كويت، الإمارات، قطر ومصر. والملحق رقم (4) يحوي تفاصيل أكثر. أما دخل "المواطن العربي فقد شهد نموا واضحا من 4391 دولار في المتوسط لعام 2006 إلى 6781 دولار عام 2011 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 6973 دولار عام 2012 وذلك كمحصلة لنمو الناتج العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان"². وحسب بيانات 2011 لتقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تم تصنيف الدول إلى أربع شرائح، الأولى تضم الدول ذات الدخل المرتفع جدا من 98 إلى 46,5 ألف دولار (قطر، الإمارات، الكويت)، الثانية ذات الدخل المرتفع من 21,7 إلى 11,2 ألف دولار وتضم (البحرين، سلطنة عمان، السعودية، لبنان)، الثالثة ذات الدخل المتوسط من 5,1 إلى 3,1 ألف دولار وتضم (الجزائر، تونس، الأردن، العراق، المغرب وسورية). وأخيرا شريحة الدخل المنخفض من 2,2 إلى 1,3 ألف دولار (مصر، السودان، جيبوتي، اليمن، موريتانيا).

❖ **أسعار صرف العملات المحلية:** تتيح أسعار صرف العملات المحلية إمكانية التعرف على مناخ الاستثمار فهي "من المؤشرات العامة التي يسترشد بها المستثمرون في اختيار النشاط الاستثماري من زاويتين الاقتصادية والجغرافية"³. شهدت معظم أسعار صرف العملات الوطنية للدول العربية استقرارا مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي يعتبر دافعا ايجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية وفي حين استقر سعر صرف الدولار الأمريكي عند نفس مستواه خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق مقابل عملات وطنية هي البحرين، مصر، الأردن، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الإمارات. شهدت سبع عملات عربية ارتفاعا مقابل الدولار في كل من اليمن بنسبة 8,2%، تونس 6%، موريتانيا 5,2%، السودان 3,25%، الجزائر 2,6%. إضافة إلى ارتفاع

¹: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 68.

²: نفس المرجع، ص 78.

³: علي مجيد الحمادي، واقع المناخ الاستثماري العربي وأثره على عودة الاستثمارات العربية المهاجرة، مجلة شؤون إستراتيجية، العراق، 2004، ص 133.

طفيف في العراق ولبنان بينما شهدت ثلاث عملات عربية تراجعاً مقابل الدولار في كل من المغرب بما نسبته 8% خلال العام وسورية والكويت بنسبة طفيفة¹.

❖ **أسعار الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من العناصر الاقتصادية المناخية المهمة فهو ينعكس على تكلفة التشغيل والتوسعات الاستثمارية المستقبلية، وتحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة وتحول هذه الأخيرة إلى استثمارات قصيرة الأمد وهذا ما يدعو لزيادة عنصر المخاطرة².

2. **الإطار السياسي:** لا يمكن ضمان توفير المناخ الاستثماري الجيد بغياب الإطار السياسي. والذي مكوناته الرئيسية الاستقرار السياسي ومدى تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد وحدة الشعور الوطني. ونستدل على ذلك بحجم "المشروعات الاستثمارية التي أقيمت نتيجة للأوضاع الاقتصادية المشجعة قد عقلت أو اختفت من حلبة النشاط الاقتصادي. ونظراً لفقدان الاستقرار أو اشتعال الحروب في مناطق إقامتها مثل يوغسلافيا والعراق والعديد من دول أمريكا اللاتينية. لأجل الكشف عن ترتيب العالم طبقاً لمؤشرات المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية المشتركة، فقد وضعت بعض بيوت الخبرة الدولية ومنها بيت الخبرة الأمريكي وكذلك التايمز اللندنية مؤشراً للاستقرار السياسي مؤلف من نحو 15 فقرة تتضمن عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية للحكم على موقع الدولة أو تصنيفها وفقاً لهذا المؤشر³.

3. **الإطار الثقافي والقانوني:** يعد الإطار الثقافي والقانوني من العوامل المؤثرة الأخرى على البيئة الاستثمارية العربية. "ومن أهم عناصر هذا الإطار في رأينا معدلات الأمية التي هي من المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع في التعامل مع السياسات المالية والنقدية والإجراءات القانونية. وعلى الرغم من أن معدلات الأمية أخذت في التناقص في البلاد العربية إلا أنها لم تنزل بشكل نسبة عالية ومعيقة لإنجاز المناخ الاستثماري. فقد تراوحت هذه بين الذكور نحو 5% و47% وترتفع هذه النسبة بين الإناث إذ تنحصر بين 16% و71%. عموماً أن البلاد العربية تعاني من معدل أمية قدره 48% وهو من التحديات البارزة للنشاط الاستثماري في هذه البلدان"⁴.

ومن الناحية القانونية فما زالت غالبية الدول العربية تعاني من عدم الاستقرار القانوني المنظم للاستثمار ومما ولد عنه فوضى تشريعية وكذا الضغط على حرية انتقال رؤوس الأموال، والافتقار إلى الشفافية وانتشار الفساد. ولتدارك الوضع شهدت المنطقة العربية إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة والمعدلة ذات التأثير المباشر وغير مباشر على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال والتي كانت في معظمها ايجابية ولاسيما في

¹: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص34.

²: علي مجيد الحمادي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

³: نفس المرجع، ص134.

⁴: نفس المرجع، ص135.

الفوائض النفطية العربية بين دواعي التوطين واليات الجذب

الدول المستقبلية الرئيسية للاستثمارات العربية والأجنبية مثل السعودية والإمارات ومصر¹. ويوضح الجدول التالي هذه القوانين والتعديلات.

جدول رقم (2-4) التعديلات والقوانين الجديدة لبعض الدول العربية الخاصة بمناخ الاستثمار.

البلد	التعديلات والقوانين
الأردن	تعديل قانون تشجيع الاستثمار لعام 2012
السعودية	تبسيط فتح فروع للشركات الأجنبية، رفع سقف تمويل المستشفيات الخاصة، تعديل نظام الرهن التجاري
الإمارات	توقيف العمل بالقيود مختلف أنشطة دول مجلس التعاون الخليجي، إصدار قرارات وقوانين خاصة بأسواق المال كتحسين نظام تسوية التداول وتنظيم التحكيم في المنازعات الناشئة عن التداول
مصر	إصدار دستور مؤقت يضم بعض التعديلات منها مشاركة القطاع في مشروعات البنية الأساسية والخدمية، إنشاء صندوق لتأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية، تنظيم عمليات قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المصرفية.
جيبوتي	إصدار مرسوم رئاسي لإنشاء لجنة وطنية لجمع ونشر معلومات الاستثمار المباشر.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 159-160.

وعلى العموم فإن من مظاهر المناخ الجيد للاستثمار ما يلي:²

- عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري.
- توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها، وذلك لتسهيل مزاوله النشاط الاستثماري.
- توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفه.
- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية.
- خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفه، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بان سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقع

¹: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 159.

²: وسام عبد الحميد كريم معاينة، مرجع سابق، ص 27.

ولهذا يجب على الدول العربية توفير مجموعة من الأسس لتحسين مناخ الاستثمار وجعله جاذب، وتتمثل هذه الأسس في ما يلي:

- "ضرورة معاملة رأس المال العربي المستثمر في أي دولة عربية كراس مال وطني لها، مع إعطائه بعض المزايا والحقوق الإضافية خاصة في قطاعات التنمية.
- الالتزام بأحكام اتفاقيات استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية، وجميع الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية وأي تعديلات تطرأ عليها.
- بالإضافة إلى التركيز على إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك، كوسيلة مهمة في جذب رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الوطن العربي.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني بين الدول العربية"¹.
- ضرورة إقامة المزيد من المشروعات العربية المشتركة لما لها من دور كبير في جذب رؤوس الأموال واستثمارها.
- توفير الشفافية ووضوح الرؤية للمستثمر العربي في جميع المجالات وخاصة في ما يتعلق بتشريعات قوانين العمل وكذا تخفيض القيود الإدارية وتسهيل وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمجالات الاستثمارية.
- العمل على توفير الضمانات القانونية والقضائية والحوافز والتسهيلات والتشريعات المالية التي تخدم المناخ الاستثماري وتعزز الثقة لدى المستثمر. ومثال على ذلك حق التعويض، حق التملك، إعفاء الضريبي لبعض المشاريع... وغيرها.
- إتاحة الحرية الكاملة للمستثمرين العرب حول كيفية إنشاء المشاريع وإدارتها بالأسلوب الذي يرغب فيه ويراه مناسباً.
- تحديث وتطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار، كإنشاء الطرق والجسور والمواصلات والكهرباء والماء... وغيرها.

¹: ادھم إبراهيم جلال الدين، مرجع سابق، ص214.

المطلب الثاني: العمل على ربط الأسواق المالية العربية

تعرف الطاقة الاستيعابية بأنها "القدرة المحدودة للبلدان النامية في استيعاب أموالها وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية"¹. ويتيح السوق المالي إمكانية ذلك، وهذا الأمر جعل الأسواق المالية العربية أمام تحدي تطويرها وإصلاحها.

أولاً: طبيعة الأسواق المالية العربية:

أ- تقسيمات الأسواق المالية العربية: يشير الوضع الحالي إلى أن البورصات العربية تنقسم إلى مجموعتين من البورصات:²

1- المجموعة الأولى: وهي المجموعة الأعضاء في اتحاد البورصات العربية وهيئات أسواق المال العربية وتضم سوق عمان المالي بالأردن وسوق البحرين للأوراق المالية بالبحرين وهيئة السوق المالية بتونس وسوق الدوحة للأوراق المالية بالكويت وبورصة بيروت بלבنا، وبورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية، بالإضافة لهيئة سوق المال في مصر وبورصة القيم بالدار البيضاء.

2- المجموعة الثانية: وهي المجموعة غير الأعضاء في اتحاد البورصات العربية، وتضم سوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان وسوق بغداد للأوراق المالية بالعراق، وسوق فلسطين للأوراق المالية بفلسطين وسوق مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان وبورصة الجزائر بالجزائر.

ويبقى عدد من الدول العربية لا يوجد بها بورصات وهي جيبوتي وسوريا، والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن بالإضافة إلى المملكة السعودية التي يوجد بها سوق الأسهم ولكن لم يأخذ شكلاً رسمياً بعد.

ب- خصائص أسواق الأوراق المالية العربية:

- صغر حجم السوق وضيق نطاق، يسبب قلة عدد الشركات المدرجة فيه وانخفاض العرض والطلب.
- ارتفاع درجة تركيز التداول، ويراد بها نسبة تداول الأسهم النشطة إلى إجمالي حجم التداول والذي يعكس جودة الأوراق المالية المتداولة.

- ضعف الفرص المتاحة للتنويع.

- ضعف السيولة.

- التقلبات الشديدة في الأسعار.

ج- أهمية السوق المالي:³

¹: محمد أبو العلا يسرى، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية، مرجع سابق، ص 14.

²: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 227-228.

³: محمد أبو العلا يسرى، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية، مرجع سابق، ص 82.

- ضرورة حتمية لتنمية الادخار وتوجيهه لخدمة عملية التنمية الاقتصادية،
- السوق وسيلة رئيسية لتحقيق سيولة المدخرات المستثمرة وبالتالي تعبئة وتنمية المدخرات.
- تقدم السوق مؤشرا ماليا بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية لقياس الأداء الإنتاجي عن طريق تطوير أسعار الأوراق المالية.
- تمثل السوق مجموعة متكاملة من المؤسسات المنتجة للاستثمارات والصناديق والشركات التعاونية.
- حجم الوحدات الإنتاجية كلما كانت في حاجة إلى أسواق لتصريف المنتجات ومن ثم فإن إقامة الاستثمار الصناعي يستلزم بالضرورة إنشاء تكتلات اقتصادية عربية لتدعيم تسويق المنتجات المحلية.

ثانيا: العمل على تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها:

1- الربط بين الأسواق المالية العربية: قبل الحديث عن الربط بين الأسواق المالية العربية لا بد من الإشارة إلى ضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية والناشئة حتى تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية وتكون أداة فعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية المحلية. ويتم بعد ذلك الربط بين هذه الأسواق على مرحلتين:¹

- أ- قيام أسواق مالية محلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يتم في كل منها أو بعضها تبادل إصدارات البلد الآخر من الأسهم والسندات، وذلك في ضوء إجراءات وتشريعات متشابهة، أو السعي لكي تتضمن هذه التشريعات السماح للمواطنين العرب الذي ينتمون إلى غير دولة الإصدار بتملك الأوراق المالية فيها.
- ب- قيام سوق مالية عربية أو إقليمية منفصلة أو مستقلة عن الأسواق الوطنية على أن تهيأ لها البنية الأساسية اللازمة لنجاحها.

وهذا الربط بين الأسواق قد ينشأ تدريجيا، وربما على مستوى بعض مجموعات الدول العربية (دول مجلس التعاون الخليجي، دول المغرب العربي...) ليصبح بعد ذلك نوات السوق المالية العربية.

2- عقبات التطوير والربط بين بورصات الأوراق المالية العربية:

تتمثل أهم هذه العقبات في:

- أ- عقبات متعلقة باقتصاديات الدول العربية: وتظهر من خلال تباين اقتصاديات هذه الدول التي في معظمها تعاني من خلل هيكلي في اقتصادياتها، وغياب التنسيق فيما بين السياسات المالية والنقدية المنتهجة.
- ب- عقبات متعلقة بأسواق المال العربية: تعاني أسواق المال العربية من نقاط ضعف متعددة تحول دون تطورها وإمكانية تعاملها وربطها مع بعضها البعض. ويعود ذلك إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد.

¹: صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سابق، ص 61.

ت- عقبات متعلقة ببورصات الأوراق المالية: وأهمها:

- المعوقات التنظيمية: وتتمثل في اختلاف الأسواق المالية وتباينها من حيث درجة تطورها. وكذا غياب التنوع في الأدوات المالية المدرجة في هذه الأسواق.
- معوقات تشريعية:¹ وتتمثل في قصور التشريعات الاقتصادية والمالية ذات الصلة بأسواق الأوراق المالية عن مسايرة متطلبات التعاون المشترك بين البورصات العربية. وافتقار الكثير من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية لنصوص واضحة وصريحة حول الإفصاح المالي عن أوضاع الشركات المساهمة.
- معوقات آلية عمل البورصات العربية: وتتمثل في قلة مؤسسات الوساطة المالية، عدم قدرة وكفاءة السماسرة في إعطاء المشورة للمستثمرين الراغبين في شراء أوراق مالية وضعف الإفصاح المالي للشركات المالية المدرجة.

3- متطلبات التكامل والربط بين الأسواق المالية العربية:

- تحسين المناخ الاستثماري العربي²، العلاقة بين سوق مالي مشترك متطور ومناخ الاستثمار علاقة تغذية مرتدة بمعنى انه كلما توفر مناخ استثماري جاذب ومواتي للاستثمارات وبخاصة في الأوراق المالية كلما ساعد ذلك على تهيئة الأوضاع الملائمة لقيام سوق مالية عربية متطورة، وكلما توفرت سوق مالية منظمة ومتطورة كلما ساعد ذلك على تحسين مناخ الاستثمار.
- تنمية دور المؤسسات المالية العربية، ضعف المؤسسات المالية العربية وقصورها في تشكيل الإطار المؤسسي المتكامل نجم عنه قصور التدفقات المالية الاستثمارية البينية بين الدول العربية.
- إنشاء شبكة اتصالات عربية متطورة من اجل تامين سرعة الاتصال ونقل المعلومات.
- إنشاء شركة مساهمة للوساطة المالية، يقتصر نشاطها كوسيط مالي للأوراق المالية للشركات العربية المشتركة.
- إزالة كل العوائق التي تحول دون إقامة السوق العربية المالية المشتركة، وقد تم الإشارة إلى هذه المعوقات سابقا.

4- تجربة الربط الثلاثي بين البورصات العربية كنواة لإقامة سوق مالية عربية مشتركة:

تعد تجربة الربط الثلاثي بين بورصة الكويت ولبنان ومصر أفضل انجاز تم عن طريق إقامة سوق مالية مشتركة، تم العمل بالاتفاقية الثلاثية للتعاون بين هذه البورصات في 7 نوفمبر 1997" وكان هناك أمل أن تتضمن إليها بورصات أخرى، غير أن ما تم بعد ذلك هو إبرام اتفاقيات ثنائية للتعاون كما حدث سوق الكويت

¹: نفس المرجع، ص74.

²: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص239.

وبورصة البحرين، وبين كل من بورصة عمان وبورصة وبورصة البحرين وبورصة عمان وسوق البحرين¹. ومن آثار الربط ما يلي:²

تتركز تلك الآثار في اجتذاب مستثمرين جدد ومن ثم توسيع القاعدة الاستثمارية للأسواق التي تم ربطها كما أدت إلى تحرير حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق الثلاثة وتشجيع الاستثمار المشترك واجتذاب رؤوس الأموال بين سعيا لتنمية الفرص الاستثمارية المناسبة. ومن ناحية أخرى ساهمت في تطوير العمل بتلك الأسواق من خلال تبادل الخبرات الفنية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بل وساهمت أيضا في توسيع وتنويع قاعدة الأدوات الاستثمارية المتاحة وإمكانية تطوير المزيد منها بما يتناسب واحتياجات المستثمرين.

المطلب الثالث: تشجيع الاستثمارات العربية البينية*

أولاً: تعريف الاستثمارات العربية البينية

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية."³ أو هو "مجموع تدفقات الاستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفق الاستثمارات الخارجة إلى البلدان العربية كافة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي."⁴ و تكمن أهميته في ما يلي:

- **تخفيف أعباء التنمية العربية:** تساهم الاستثمارات العربية البينية في تخفيف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات بالنسبة لدول العجز وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.⁵

- **تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي:**

¹: نفس المرجع، ص 244.

²: نفس المرجع، ص 245.

³: علي لطفي مرجع سابق، ص 125.

⁴: احمد فضل سماح، مرجع سابق، ص 181.

⁵: علي لطفي، مرجع سابق، ص 126.

*: الداخلية.

الدول العربية في أمس الحاجة إلى تحقيق التكامل الإنتاجي الذي هو ركيزة العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية مستقبلا، فغياب التبادل التجاري بين هذه الدول راجع إلى عدم قدرتها على توفير منتجات يمكن تسويقها بشكل واسع وعلى اثر ذلك يبقى اثر التكامل التجاري ضعيف ومحدود الأهمية ويمكن التخلي عنه تحت أي ظرف كان. "ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في النكال بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها. ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي حاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى".¹

ثانيا: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية

ارجع بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين أسباب تنامي الاستثمارات العربية خلال السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل، تم تصنيفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أ. العوامل الداخلية: ومنها:

التحسن الإداري: وتمثلت أهم عناصره في "اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين"²... وغيرها.

إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تم مؤخرا تطوير المنطقة العربية بإطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها ببناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات وطرق، وموانئ وسكك حديد...) خصوصا في أقطار الخليج.

استكمال برامج الخصوصية: اتبعت العديد من الأقطار العربية برامج الخصوصية، التي كان لها دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام المستثمرين لشراء العديد من الشركات الكبرى"³.

انخفاض العائد على الاستثمار خارج الأقطار العربية: شهدت الآونة الأخيرة انخفاض لمعدل العائد على الاستثمار في الأقطار غير العربية خصوصا في مجال الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، الأمر الذي ساهم بعودة الأموال العربية المهاجرة وتطوير حركة الاستثمارات العربية البينية.

¹: نفس المرجع، نفس الصفحة.

²: لوعيل بلال، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، ربيع

2015، ص132.

³: نفس المرجع، نفس الصفحة.

التطور في مجال السياحة، الاتصال و مجال العقار.

ب. الأسباب الخارجية: وتتمثل في:

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: أثرت أحداث الحادي عشر من أيلول بالإيجاب على زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية ويعود ذلك إلى تغير نظرة الغرب إلى الأقطار العربية، وظهور موجات الكراهية والعداء للعداء للمسلمين، والعرب بصفة خاصة، وكذا تنامي معوقات الاستثمار في الدول الغربية. الطفرة النفطية: نجم عن ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة تراكم مبالغ مالية وفيرة لدى الدول النفطية، وقد استغلت هذه الأخيرة هذه الأموال وقامت باستثمارها على مستوى أقطار عربية أخرى.

ثالثا: القطاعات الواعدة بتعزيز الاستثمارات العربية البينية

التنافس الشديد بين دول العالم والدول العربية بصفة خاصة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات ساهم في تطوير آفاق الاستثمارات العربية البينية، حيث أن هناك عدة قطاعات واعدة يمكن الاعتماد عليها لتعميق الاستثمار العربي البيني ، ومن بين القطاعات التي سوف يكون لها دور مهم في تعزيز الاستثمارات البيني ما يلي:

قطاع الصناعة: يمكن لهذا القطاع أن يؤدي دورا كبيرا في تعزيز تدفقات الاستثمارات البينية، حيث ينقسم إلى:

- الصناعة الاستخراجية: وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي حيث يساهمان في إقامة العديد من الفرص الاستثمارية، إضافة إلى وجود عدد من الشركات العربية الكبرى التي لديها خاصية تنفيذ مشاريع الاستخراج في مختلف الدول العربية.

- الصناعة التحويلية: وهي الصناعة التي تعتمد على المواد الخام المحلية، مثل صناعة الأسمدة البتروكيمياويات والأغذية والمشروبات.

قطاع الخدمات: مازال يمكن لقطاع الخدمات أن يساهم في تعزيز الاستثمارات البينية، ومن بين تقسيماته نذكر:

- قطاع الاتصالات: توسيع شركات الاتصالات العربية لأنشطتها وعزمها على استثمار ملايين الدولارات في الأقطار العربية.

- قطاع العقار: "سيشهد هذا القطاع تطورات كبيرة، خصوصا بعدما شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة من تحركات لافتة في كل من الإمارات، والسعودية، وقطر، للاستثمار في مشاريع تنمية وعمرانية ضخمة في بقية الأقطار العربية"¹

- قطاع الزراعة: تغير الوضع اليوم وعاد الاستثمار في قطاع الزراعة يحظى بالاهتمام والمبادرة، خصوصا مع ارتفاع تكلفة المحاصيل الزراعية والغذاء.

¹: نفس المرجع، ص 138.

خلاصة الفصل:

الاقتصاديات العربية وبسبب ما تعانيه من تخلف وبيروقراطية الأنظمة كان وراء هجرة الفوائض النفطية إلى مناطق غير مناطقها الأصلية بحثا عن الأمن والاستقرار. ولكن واقع اليوم أتاح للدول العربية فرصة جديدة للعمل من أجل استقطاب هذه الفوائض وإعادة توطينها.

ويعود ذلك إلى مختلف المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها في الدول الغربية مثل تدهور قيمة صرف الدولار نتيجة لارتباط هذه العوائد بالدولار، التضخم وانخفاض قدرتها الشرائية الناجم عن ارتفاع المستوى العام لأسعار أغلب السلع في المدى المتوسط والطويل. والأخطر من ذلك تعرضها للتجميد والمصادرة بذريعة تمويل الإرهاب. وقد ساهم العمل العربي المشترك في توطين هذه الفوائض سواء من خلال دعم إنشاء المشروعات المشتركة أو من خلال إبرام الاتفاقيات العامة والخاصة. بالإضافة إلى ذلك فقد انتهجت الدول العربية عدة آليات من أجل ضمان عودة وتوطين هذه الفوائض النفطية وتوطينها. والتي تمثلت في تحسين مناخ الاستثمار وكذا تشجيع الاستثمارات البيئية وبالإضافة إلى العمل على ربط الأسواق المالية العربية وتعد تجربة الربط الثلاثي بين بورصة الكويت ومصر ولبنان خير مثال.

السعي من أجل توطين العلاقات العربية البيئية من خلال المشاريع المشتركة سبيل لتوفير الجو الملائم لعودة الاستثمارات المهاجرة.

خاتمة

حاولنا من خلال هذا الموضوع دراسة آليات توطين الفوائض المالية النفطية العربية. وركزنا على الفوائض النفطية بوجه الخصوص لأنها تحققت بفعل طفرة أسعار النفط، حيث لم يتاح لتلك الدول الإمكانيات والفرص الاستثمارية المناسبة للاستفادة منها، ويعود ذلك إلى ضعف طاقتها الاستيعابية. فأنفقت جزءا منها داخليا وقامت بتوظيف الفائض منها خارجيا. وبعد أحداث الحادي عشر من ديسمبر عام 2001 وما لحقها من مصادرة وتجديد للارصددة العربية بحجة الاشتباه بتمويلها للإرهاب، أصبحت الدول العربية مجبرة على توحيد جهودها والعمل من أجل عودة هذه الاستثمارات. وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية" ما هي مختلف آليات وسبل توطين الفوائض النفطية داخل المنطقة العربية؟. والإجابة عليها تكون من خلال الفصل في هذا الموضوع. وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والأدوات اللازمة. ولقد ركزت هذه الدراسة على الفوائض النفطية والية توطينها وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية.

ولقد تبين من خلال العرض السابق أن أمام المنطقة العربية انتهاج جملة من الأسس الداعمة لضمان رجوع هذه الأموال والمتمثلة في تحسين مناخ الاستثمار والعمل من أجل ربط الأسواق المالية العربية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات العربية البنينية وكل هذا تحت غطاء العمل العربي المشترك، الذي يعتمد على إنشاء المشاريع المشتركة بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات العامة والخاصة.

-اختبار فرضيات الدراسة:

- من خلال الدراسة تم نفي الفرضية الأولى التي مفادها أن الفوائض النفطية العربية هي الإيرادات التي تحققها الدول العربية من تصدير النفط وبالتالي يعتبر كل إيراد نفطي فائض مالي بالنسبة للدول العربية. وذلك على اعتبار أن الفوائض النفطية هي مبالغ مالية حققتها الدول العربية مع كل ارتفاع مفاجئ لأسعار النفط اصطلح تسميتها بالطفرة النفطية.
- من خلال الدراسة تم إثبات الفرضية الثانية والتي مضمونها أن الفوائض النفطية العربية توظف في أسواق المال الدولية، وذلك من خلال استثمارها في الخارج عن طريق صناديق الثروة السيادية، أو من خلال الإيداع في البنوك الأجنبية.
- من خلال الدراسة تبين الاعتدال في هذه الفرضية فلا يمكن نفيها أو إثباتها، وذلك راجع إلى أن المنطقة العربية هي منطقة طاردة لرؤوس الأموال ولكن في نفس الوقت جاذبة ويعود ذلك على قدرتها على توفير المناخ الاستثماري الملائم والذي يتميز بالاستقرار السياسي وأسعار الفائدة المرتفعة، بالإضافة إلى المورد البشري وكذا مختلف الموارد الطاقوية.
- تم إثبات هذه الفرضية فالأسواق المالية العربية تساهم في توطين الفوائض النفطية من خلال نقل رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز، ويعود ذلك إلى قدرتها على ربط الأسواق فيما بينها وكذا المساهمة في رفع حجم الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول.

3- نتائج الدراسة:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الفائض مصطلح غربي أطلق على العائدات النفطية كمبرر لإعادتها إلى الخارج.
- الفائض النفطي هو فائض رأسمالي جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة.
- ضعف طاقة الدول النفطية الاستيعابية كان سبب هجرة هذه الفوائض نحو الدول الغربية.
- تعترض الفوائض النفطية في الخارج جملة من المخاطر الاقتصادية والسياسية.
- المشروعات العربية المشتركة سبيل لتوطين الفوائض النفطية.
- البيروقراطية وغياب الشفافية وضبابية الواقع حال دون بقاء هذه الأموال داخل المنطقة العربية.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية يفتقر إلى الأمن السياسي والاقتصادي.
- تنظيم سوق المال يتم من خلال رفع كفاءة العاملين فيه وكذا الإفصاح المالي.
- توطين الفوائض النفطية العربية أساسه العمل العربي المشترك المبني على التعاون والتكامل الاقتصادي.

التوصيات:

- ضرورة إقامة هيكل مالية واقتصادية تعمل على إدارة المشروعات الإنتاجية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- ضرورة العمل الموحد والمنسق من أجل القضاء على كل مظاهر التخلف التي تعاني منها اقتصادياتنا العربية.
- العمل على تفعيل دور النفط في مجال التكامل الاقتصادي.
- العمل على إبرام المزيد من الاتفاقيات العامة والثنائية من أجل تشجيع العمل العربي المشترك.
- دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني لترسيخ المناخ الآمن للاستثمارات.
- الاهتمام بتأهيل الكوادر العلمية لأنها العنصر الأساسي لاستقطاب وتوطين رؤوس الأموال المهاجرة.
- العمل على توجيه الاستثمارات البيئية نحو اقتصاديات الزراعة والصناعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- العمل على إنشاء لجان اقتصادية علمية تعمل على توفير النصح والإرشاد من أجل ضمان نجاح المشاريع.

آفاق الدراسة:

موضوع توطين الفوائض النفطية بحث شائك ومعقد ولا تكفي مجرد صفحات بحث للإلمام به، فهو يعني كل المنطقة العربية بدولها النفطية وغير النفطية. ولا تكفي مجرد دراسة شاملة لرصد واقع هذه الفوائض خارج المنطقة العربية، بالإضافة إلى التطرق المفصل إلى كل التحديات التي على المنطقة العربية العمل من أجل مواجهتها في سبيل استيفاء كل الطرق واليات التوطين. ويمكن اقتراح عناوين وبحوث مستقبلية:

1- السوق العربي المشترك أقصى درجات التكامل في المنطقة العربية .

2- مشاريع البني التحتية في المنطقة العربية آفاقها وتحدياتها.

3- ترابط واندماج البنوك في ضل اقتصاد المشاركة ودوره في عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة.

ويبقى حقل البحث العلمي واسع ومشعب، وفي النهاية نرجو أن نكون قد استوفينا الموضوع حقه وأضفنا

ولو الجزء اليسير من المعلومات التي نأمل أن تعود بالنع على كل طلبة العلم في جميع التخصصات.

قائمة المراجع

1. قائمة الكتب

1) الكتب باللغة العربية:

- 1- ابو الفتوح احمد سمير، دور المشروعات والقوانين في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
- 2- ادهم ابراهيم جلال الدين، الاموال العربية المهاجرة عوامل العودة واليات التوظيف، دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الاسكندرية، 2012.
- 3- الاسود محمد صالح الهادي، مشكلات التنمية في البلدان العربية، مجلس الثقافة العام، الجماهيرية العربية الليبية، 2006.
- 4- الاهداف محمد فرهاد علي، اقتصاديات الطاقة والبتترول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2000.
- 5- البياتي حميد مجيد، المعجم الجامع لعلوم البيئة والموارد الطبيعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع بدون طبعة، عمان، 2008.
- 6- التتير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا، دار النهل اللبناني للنشر والتوزيع بيروت، 2007.
- 7- الحسن باسم حمادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وعقود التراخيص النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
- 8- الراوي علي عبد محمد سعيد، الموارد المالية النفطية العربية وامكانية الاستثمار في الوطن العربي بدون دار النشر، القاهرة، 1978.
- 9- السيسي صلاح الدين حسن، تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة عالم الكتب، القاهرة، 2003.
- 10- الشمري عبد الجبار رضا، الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2014.
- 11- العجيلي محمد صالح ربيع، المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، دار صفاء، ج1، المملكة الاردنية الهاشمية، 2011.
- 12- العيساوي شنجار عبد الكريم جبار، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع الاردن 2015.
- 13- القاسم فاروق، النموذج النرويجي لادارة المصادر البترولية، اصدارات المجلس الوطني للثقافة بدون طبعة، الكويت، 2010.
- 14- الكواري علي خليفة وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاساتها على الازمة المالية العالمية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009.

- 15- الليثي عماد ، بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة 2003.
- 16- المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 2004.
- 17- الموساوي ضياء مجيد، ثورة اسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 18- بكري كمال واخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بدون طبعة ،بيروت، 1986.
- 19- بن سمينة بنت عمارة عزيزة، الدول النامية وازمة المديونية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن 2014.
- 20- بن محمد ال الشيخ محمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
- 21- حسن محمد ابراهيم، الارض والموارد والانتاج، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2004.
- 22- حسن منيمنة سارة، جغرافية الموارد والانتاج، دار النهضة العربية لطباعة والتوزيع، بيروت، 1984.
- 23- حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة، 2003.
- 24- حشاد نبيل واخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
- 25- حكيم سامي، ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الانجلو المصرية، الاسكندرية، 1966.
- 26- خاطر نصري ذياب، جغرافية الطاقة، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- 27- خضير عباس احمد التداوي، الاستراتيجية الفطية الامريكية، دار دجلة للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2014.
- 28- دن سيث واخرون، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الامارات العربية المتحدة، 2005.
- 29- سعودي محمد عبد الغني، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، بدون طبعة، القاهرة، 2006.
- 30- سليمان مصطفى محمود، الثروات المعدنية والبترول، دا الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
- 31- شلغوم مهند عميروش، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2012.
- 32- صبور محمد صادق، الصراع ف الشرق الاوسط والعالم العربي، دار امين للنشر والتوزيع، القاهرة 2006.
- 33- طه عبد العليم رضوان، في جغرافية العالم الاسلامي، ج2، ط6، مكتبة الانجلو المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998.
- 34- عبد الحميد عبد المطلب، اساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2005.

- 35- عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 36- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2008.
- 37- عمر محمد اسماعيل، صناعة وتكرير البترول، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2007.
- 38- فضل احمد سماح، المشروعات العربية المشتركة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010.
- 39- قرم جورج، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، معهد الانماء العربي، بيروت، 1977.
- 40- لطفي علي، الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الاسكندرية، 2009.
- 41- محسوب صبري محمد، العالم العربي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2011.
- 42- محمود الامام محمد وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2005.
- 43- مهدي احمد رشيد، جغرافية النفط، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
- 44- يسرى ابو العلا محمد، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2008.
- 45- يسرى ابو العلا محمد، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع 2008.

(2) الكتب باللغة الفرنسية:

46- Hocine Malti, On L'appele Le Petrole Rouge, Marinoor, Alger, 1987.

II. الرسائل والاطروحات:

- 47- المعاينة عبد الحميد كريم وسام، هجرة رؤوس الاموال العربية: تقرير اقتصادي اسلامي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة اليرموك، 2014.
- 48- جزيرة مهدي، توطين الاستثمارات العربية بالوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 49- حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تامينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وتجارة، جامعة الشلف 2002-2009.
- 50- علام خلاف، توطين الفوائض النفطية العربية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة

2013-2012.

- 51- موري سمية، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- 52- ناصر مهدي، مكانة واقاف الاسواق المالية العربية من الاسواق المالية الدولية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

III. المجالات:

- 53- الحمادي علي مجيد، واقع المناخ الاستثماري العربي واثره على عودة الاستثمارات العربية المهاجرة، مجلة شؤون استراتيجية، العراق، 2004.
- 54- الخري حسان، مجلة الاداري، رقم قياسي لفائض الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد 7، بيروت يوليو 2006.
- 55- لوعيل بلال، تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، ربيع 2015.

IV. التقارير:

- 56- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.
- 57- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011.
- 58- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015.

V. الملتقيات:

- 59- النجار احمد منير، دور الاستثمار الخليجي في تنمية الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الاول حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة خنشلة الجزائر، 9-10\4\2013.

VI. المواقع الاليكترونية:

- 60- المزيني عماد محمد الدين، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر، غزة العدد 1، 2015. http://www.alazhar.edu.ps/journal_1123/human-sciences.asp?typen



ملحق رقم(1): تطور حجم الفوائض النفطية العربية خلال الفترة(1973-1974) بمليون دولار.

البلد	السنوات	1973	1974
ليبيا			
صادرات نفطية		2300	6200
(مستوردات)		2200	3500
(الخدمات و التحويلات الخاصة)		700	760
الفائض النفطي		-600	1940
العراق			
صادرات نفطية		1700	5700
(مستوردات)		1160	3460
(الخدمات و التحويلات الخاصة)		180	420
الفائض النفطي		360	1820
الكويت			
صادرات نفطية		1900	8000
(مستوردات)		920	1480
(الخدمات و التحويلات الخاصة)		310	425
الفائض النفطي		670	6095
قطر			
صادرات نفطية		400	1600
(مستوردات)		180	270
الخدمات و التحويلات الخاصة		90	90
الفائض النفطي		130	1240
العربية السعودية			
صادرات نفطية		5500	24600
(مستوردات)		1800	3530
(الخدمات و التحويلات الخاصة)		600	390
الفائض النفطي		3100	20680
الإمارات العربية المتحدة			

6000	1200	صادرات نفطية
1350	860	(مستوردات)
90	90	(الخدمات و التحويلات الخاصة)
4560	250	الفائض النفطي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جورج قرم، مرجع سابق، ص ص164-165.

الملحق رقم(2): تطور الانفاق العسكري في بعض الدول العربية خلال الفترة(2000-2009) بمليون دولار.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة/البلد
93257	38223	38946	33809	29680	24632	22157	21995	25035	23523	السعودية
-	-	13052	12098	10254	11016	10201	9725	10575	10940	الإمارات
4589	4660	5109	4550	4580	4732	4396	4080	3954	4032	الكويت
5677	5172	4422	3763	3679	3523	3085	3102	3036	2774	الجزائر
-	1100	728	773	879	892	683	549	427	437	ليبيا
3814	5324	2097	2383	2845	-	-	-	-	-	العراق
721	651	609	576	529	535	531	462	387	368	البحرين
-	-	2020	1657	1569	1476	1602	1588	-	-	قطر
1883	1732	1911	1798	1999	1988	1985	1731	1668	1586	سوريا

المصدر: بلخير قسوم، مرجع سابق، ص74.

الملحق رقم (3): المساعدات العربية الانمائية المقدمة إلى الدول النامية خلال الفترة (1970-2003) مليار

دولار

السنة	البلد	74\70	79\75	84\80	89\85	94\90	99\95	2000	2001	2002	2003
الدول العربية		7696	31870	32741	15515	13429	6811	3012	3041	3398	3064
السعودية		4013	18515	21503	12253	8698	4359	2505	2455	2674	2803
الكويت		1396	4682	5481	2080	2302	1706	173	225	408	82
الإمارات		923	4857	2768	272	1957	482	216	208	219	130
الجمهورية		559	714	846	498	118	-	-	-	-	-
العراق		453	1577	1091		76	-	-	-	-	-
الجزائر		73	449	354	262	45	-	-	-	-	-

المصدر: مهدي الهادي صالح الاسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية، مجلس الثقافة العامة، الجمهورية العربية الليبية

2006 ص 158.

ملحق رقم(4): تطور اسعار النفط بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1970-2007)

السنوات	الأسعار الاسمية	الأسعار الحقيقية
1970	1,67	2,36
1971	2,04	2,67
1972	2,3	2,68
1973	3,07	3,07
1974	10,77	9,87
1975	10,73	8,7
1976	11,51	9,31
1977	12,4	9,1
1978	12,7	7,88
1979	17,28	9,48
1980	28,67	13,94
1981	32,5	16,43
1982	32,38	17,16
1983	92,04	15,76
1984	28,2	16
1985	27,01	15,21
1986	13,53	6,02
1987	17,73	6,81
1988	14,24	5,14
1989	17,31	6,3
1990	22,26	7,06
1991	18,62	5,71
1992	18,44	5,34
1993	16,33	5,08
1994	15,53	4,76
1995	16,86	4,76

5,61	20,29	1996
5	20	1997
2,8	14	1998
4,62	17,5	1999
7,93	27,6	2000
6,69	23,1	2001
6,65	24,3	2002
6,63	28,2	2003
7,57	36	2004
10,39	50,6	2005
12,19	61	2006
12,63	69,1	2007

المصدر: دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الاول،
السداسي الاول، الجزائر، 1999، ص208. حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص116